RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

يونيو 2023

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

يونيو 2023م

رقم ردمد: 8320 – 1658

WWW.RASANAH-IIIS.ORG
Rasanah_iiis
info@rasanahiiis.com
+966112166696

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي	04
الشـأن الـداخلي	06
الملف السـياسـي	08
الملف الاقتصـادي	10
الملف العسـكـري	12
الملف الاجتماعي	14
الملف الأيديولوجي	16
الشـأن الخارجي	18
إيران ودول الخليج	20
إيران والعراق	22
إيران وسوريا	24
إيران واليمن	26
إيران والولايات المتحدة	28
إيران وأوروبا	32

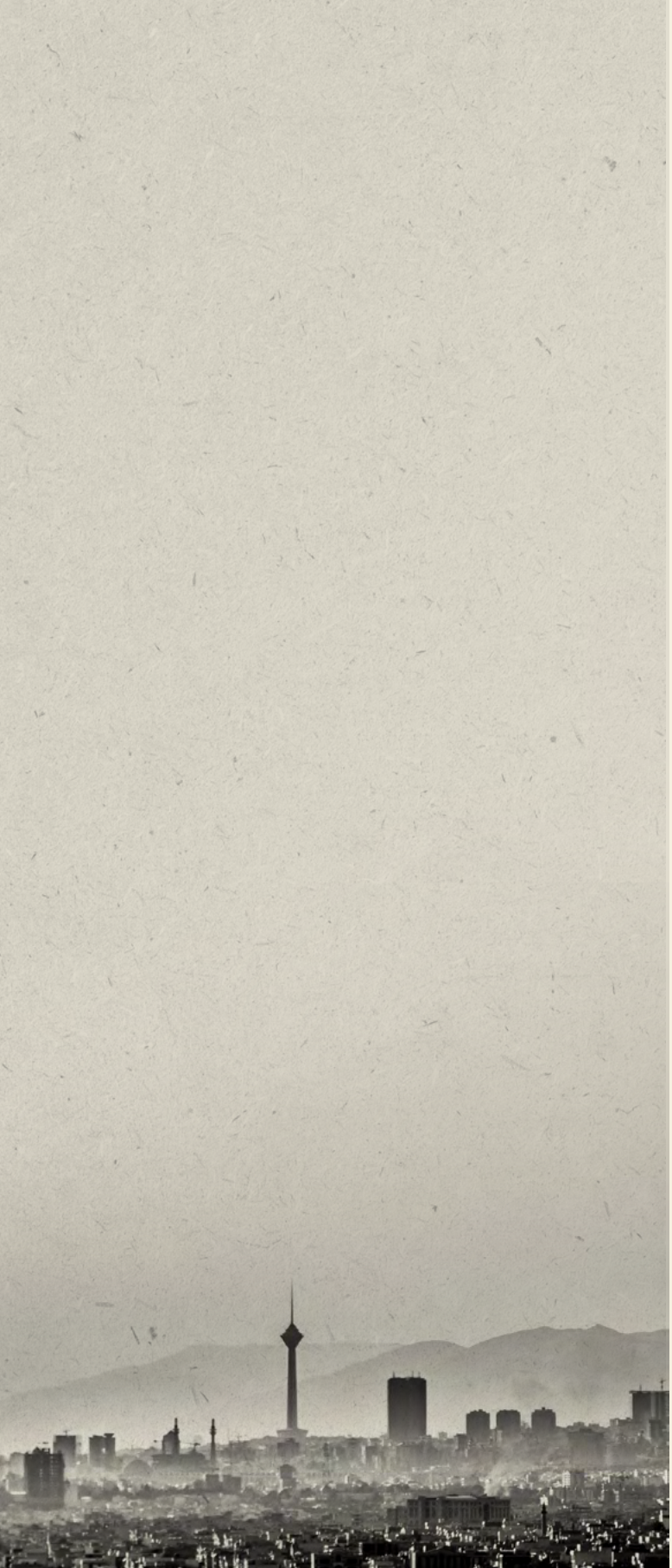

الملخص التنفيذي

شهد شهر يونيو 2023م، تطورات مهمة وأحداثًا متسارعة في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية والاجتماعية، أما على صعيد علاقات إيران مع المحيطيْن العربي والدولي فقد كانت هي الأخرى حافلةً بالتفاعلات المتشابكة التي يُتوقع أن تكون لها انعكاسات على مجمل الملفات الإيرانية الخارجية خلال الفترة القادمة.

داخليًا وعلى المستوى السياسي، تحوّلت قضية تغيير مقر المؤتمر الصحفي المشترك لوزيرَي خارجية كُل من إيران والسعودية بالعاصمة طهران، إلى جدل حزبي واسع بين التيارات السياسية في إيران، إذ وجد «الإصلاحيون» الذين تمّ تهميشهم بصورة كبيرة واستبعادهم من كافة مؤسّسات صنع القرار، في الحادثة فرصةً مناسبة لتوجيه انتقادات واسعة النطاق إلى «التيار المحافظ»، وفي المقابل حاول «المحافظون» رفع الحرج عن وزارة الخارجية عبر توجيه أصابع الاتهام لـ«الإصلاحيين» بالوقوف وراء الحادثة وإخراجها للعلن، بهدف إفشال الزيارة وإحراج «المحافظين» الذين يديرون البلاد حاليًا.

على الجانب **الاقتصادي**، تكررت ظاهرة تباين أرقام المؤشرات الاقتصادية الصادرة من المؤسسات الرسمية في إيران، ليس هذا فحسب بل وتتضارب في بعض الأحيان مع إحصاءات المؤسسات الدولية، وذلك في محاولة لتحسين صورة الأداء الاقتصادي ظاهريًا، الأمر الذي أثار السخط مؤخرًا من قِبل النشطاء في الداخل الإيراني خاصةً عندما يتعلق الأمر بتباين إحصاءات التضخم وابتعادها عن الواقع اليومي المعاش من قِبل عامة الإيرانيين. كما تمتد الظاهرة لتشمل مؤشرات أخرى مهمة كمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة والفقر، وعادةً لا تحقق هذه الظاهرة أهدافها المنشودة علاوةً على ما لها من تداعيات اقتصادية سلبية.

عسكريًا، يواجه البرنامج الصاروخي الإيراني تحدي العقوبات الدولية التي تحاول ثنْي إيران عن مواصلة هذا البرنامج لصلاته المحتملة مستقبلًا بالبرنامج النووي، فبعد كشف طهران عن صاروخ «فتاح» الشهر الماضي يبدو أنّ هنالك اتجاهًا أوروبيًا لتمديد العقوبات المفروضة على البرنامج الصاروخي الإيراني. من جانب آخر، يستمر التعاون العسكري والأمني الروسي-الإيراني والذي كشفت عنه الزيارات المتبادلة بين الطرفين وقضية مصنع الطائرات المسيرة الإيرانية الذي يتم إنشاؤه في روسيا، والتعاون الشرطي بينهُما.

اجتماعيًا، يعد الإجهاض من المشكلات الاجتماعية التي تواجه النظام الإيراني؛ وتفرض عليه تحديَيْن ديني واقتصادي، فالمسألة المحرمة في الشريعة الإسلامية تزداد انتشارًا في المجتمع الإيراني، والمفارقة أنّ أسبابه تختلف عن تلك المتعارف عليها في المجتمعات المحافظة بل تتجاوزها إلى أبعاد على صلة بالظروف المعيشية الصعبة التي يتكبد عناءها الإيرانيون، وهو ما ينذر بمشكلات ديمغرافية تواجه الدولة في المدى المتوسط والبعيد إذا ما استفحلت ظاهرة الإجهاض إلى جوانب أخرى ذات صلة على غرار تأخر سن الزواج ورفضه من الأساس وتحديد النسل.

على المستوى الأيديولوجي، زاد في الآونة الأخيرة، الاستقطاب السياسي- الديني في إيران، وتوظيف المسائل الدينية لصالح السياسية، فتيار كبير في الحوزة يخشى من إخفاق النظام والنخبة الحاكمة، ولاسيّما في الجانب الاقتصادي، وعدم القدرة على صناعة حلول للناس، مِمَّا يؤثر على مكانة الحوزة التاريخية في الذاكرة الإيرانية والشيعية عمومًا بوصفها حوزة صامتة لا تقدر على نقد النظام ومواجهته، أو بوصفها حليفة للنظام، في حين أنّ النخب الدينية الحاكمة لا يعنيها كثيرًا مكانة الحوزة وشكلها بقدر ما يعنيها تعزيز شرعيتها، وديمومة نظرية الولاية المطلقة، وإبقاء المعادلة القائمة على ما هي عليه.

العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيطين العربي والدولي، كانت حافلةً بالتطورات والأحداث المهمة خلال شهر يونيو 2023م. عربيًا وعلى مستوى التفاعلات **الخليجية-الإيرانية**، شكلت زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إلى إيران، الحدث الأبرز في مسار عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وجاءت زيارة

ابن فرحان إلى طهران كبادرة سعودية لكسر حالة الجمود في العلاقة بين البلدين وكذلك في إطار سياسة حُسن النوايا التي تُبديها السعودية في تعاطيها مع إيران ولإثبات جديتها في الالتزام بما تمّ الاتفاق عليه مع الجانب الإيراني في العاصمة الصينية بكين. ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها الزيارة، فإنّ حادثة تغيير مكان المؤتمر الصحفي لوزيرَي خارجية البلدين، أثار جدلًا واسعًا في إيران وخارجها ينبئ عن تعقيدات في وحدة القرار الداخلي الإيراني.

وعلى الصعيد العراقي، تتوالى المؤشرات على وجود تغييرات تكتيكية تُجريها الجماعات المسلحة الموالية لإيران في العراق على تشكيلاتها ومسمياتها، وذلك عبر إنشاء جماعات واجهة أو جماعات ظل جديدة وتحت مسميات جديدة في ساحات النفوذ الإيراني، حيث أعلنت جماعة «أصحاب الكهف» الموالية لإيران عن تشكيل ثلاث جماعات واجهة جديدة مناوئة للوجود الأمريكي في العراق، هي: «كتائب سيف الله»، «كتائب كربلاء»، «كتائب الصابرين»، وهي عبارة عن أدوات جديدة تأتي في ظل التحولات التي تشهدها الساحة الإقليمية وعودة العلاقات السعودية-الإيرانية.

فيما يتعلق بسوريا، تطرح أزمة روسيا وتمرد مجموعة «فاغنر» أسئلةً وسيناريوهات عدة حول مستقبل دور المجموعة في المسارين الاقتصادي والعسكري، وتأثير هذا التمرد على الوجود العسكري الروسي في سوريا. وفي إيران، أحدث هذا التمرد ربكة وقلقًا داخليًا لتداعياته المحتملة على توازنات التحالف الإيراني-الروسي ولاسيّما في ساحات النفوذ والتعاون المشترك بينهُما، خاصةً في سوريا.

على مستوى اليمن، يعتبر تشكيل مجلس حضرموت الوطني، أبرز الأحداث التي شهدتها الساحة اليمنية بعد المشاورات التي دامت شهرًا كاملًا في العاصمة السعودية الرياض. حيث تأتي عملية تشكيل المجلس الوطني، امتدادًا لأهداف مجلس القيادة الرئاسي المعلنة منذ تأسيسه في 07 أبريل 2022م، والمتمثلة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء الشعب اليمني وتوحيد جميع التشكيلات العسكرية والأمنية لمختلف القوى اليمنية تحت مظلة واحدة وجعل تطلعات الشعب اليمني أولويةً من خلال تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي. حيث تكشف بنود الميثاق التأسيسي للمجلس عن الخطوط السياسية العريضة والأهداف التي يسعى لتحقيقها عن توافق مبادئ مجلس حضرموت مع منهج مجلس القيادة الرئاسي من أجل أن تكون محافظة حضرموت وجهةً سياسية تؤثّر إيجابًا على المشهد اليمني بشكل عام لما للمحافظة من أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

على الصعيد الدولي، شهدت العلاقات **الأمريكية-الإيرانية**، تطورات مهمة، خاصةً على المستوى الدبلوماسي، حيث نجحت بعض الدول الخليجية في إعادة واشنطن وطهران إلى طاولة المفاوضات غير المباشرة، وبدلًا من إحياء الاتفاق النووي، فإنّ المحادثات كانت تدور حول اتفاق مؤقت، لكن لم تمنع المفاوضات من مواصلة الجانبين تعزيز أوراق الضغط ومواصلة سياسات متشددة ومتعارضة، حيث واصلت الولايات المتحدة عقوباتها على النظام الإيراني، فيما لم تتوقف هجمات إيران البحرية في الخليج، كما لم تتوقف مساعيها لتطوير برنامجها الصاروخي.

وفيما يتعلق بالعلاقات **الإيرانية-الأوروبية**، فقد أخذت منحى جديدًا عندما أقدمت شرطة مكافحة الإرهاب الألبانية على مداهمة معسكر لجماعة «مجاهدي خلق»، ورغم أنّ الخطوة جاءت وفق حكم قضائي لاتهام الجماعة بالقيام بأنشطة غير قانونية فإنّ الغريب في ما حصل كان تسليم إيران أقراصًا صلبة تحتوي على معلومات ومعطيات كثيرة عن «مجاهدي خلق» وأنشطتها، كما صدرت تصريحات رسمية تطالب الجماعة بمغادرة ألبانيا، والأكثر من ذلك هو تأييد الإدارة الأمريكية لما قامت به الشرطة الألبانية.

الشأن الداخلي

في الشأن الداخلي ناقش تقرير الحالة الإيرانية لشهر يونيو ٢٠٢٣م، ٥ ملفات أساسية، تمّ تخصيص الملف السياسي لتناول حادثة تغيير مقر المؤتمر الصحفي لوزيري خارجية إيران والسعودية في طهران وما شكلته من فرصةٍ مواتية لـ«الإصلاحيين» لانتقاد خصومهم السياسيين في «التيار المحافظ»، كما سيتناول محاولات «المحافظين» اتهام «التيار الإصلاحي» بتدبير الحادثة والوقوف خلفها. في الملف الاقتصادي، تمّ الحديث عن تباين وتضارب الإحصاءات الاقتصادية التي تصدرها الحكومة والضغوط الداخلية التي تواجه المسؤولين الحكوميين لتحسين صورة الأداء الاقتصادي. في الملف العسكري تمّ التطرق لموضوعين هُما المشروع الأوروبي للإبقاء على العقوبات المفروضة على الصواريخ الباليستية الإيرانية واستمرار التعاون العسكري الروسي-الإيراني. الملف الاجتماعي، خُصص للحديث عن موقف النظام الإيراني من انتشار ظاهرة الإجهاض في إيران، فضلًا عن شروط الإجهاض القانوني والآثار المترتبة عليه في إيران. الملف الأخير في الشأن الداخلي هو الملف الأيديولوجي، حيث تناول محاولات النخب الدينية والحوزوية لإصلاح النظام الإيراني عبر نقد الفقر والظلم والتمييز، كما تناول النقد المستمر الذي يوجهه أحد أبرز الفقهاء السنة في إيران وهو مولوي عبد الحميد ودفاعه عن المستضعفين في إيران.

الملـف السياسـي

شكَّلت زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بـن فرحان إلى إيران فـي 17 يونيو 2023م، الحدثَ الأبرز في مسار عودة العلاقات بين البلدين، ورغم أهمية الزيارة وما حملته مـن نتائج إيجابية، إلا أنَّ حادثة تغيير مكان المؤتمر الصحافي المشترك لوزيـري خارجية السـعودية وإيـران، أثارت جدلًا واسعًا في الداخل الإيراني، وكان لها تأثيرٌ كبير في إشـعال الصـراع بين التيارين «الإصلاحي» و«المحافظ» اللذان تبادلا الاتهامات والانتقادات.

انتقادات «الإصلاحيين» لخصومهم السياسيين بالتيار «المحافظ»

تحوَّلت قضية تغيير مقر المؤتمـر الصحافي لوزيري خارجية السـعودية وإيران إلى جدل حزبي واسـع، إذ إن «الإصلاحيين» الذين تم إقصاؤهم واسـتبعادُهم خلال السنوات القليلة الماضية من كافة مؤسسات صُنع القـرار، وجدوا في الحادثة فرصةً مواتية لتوجيه انتقادات واسـعة النطاق إلـى التيـار «المحافظ»، والثـأر والرد بنفس الاتهامات التي لطالما وجَّهها لهم «المحافظون» خلال فترة حكم الرئيس السابق حسن روحانـي، إذ تم اتهامهم خلال تلك المرحلة بالتفريط في حماية مصالح إيران، وكانت الانتقادات تطالهم بعد كل قرار يتخذونه أو سياسة ينوون تنفيذها.

ولعلَّ ما زاد من الانتقادات، التناقض والتضارب في الروايات الإيرانية حول الحادثة، فمن ناحية كشف أحد الصحافيين بجريدة «جام جم» الحكومية، أنَّ السـبب الرئيس وراء تغيير القاعة، هو وجود صورة قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني على الجانب الأيمن للمنصـة مُعلقةً على الجـدار أعلى من العلم السعودي، وطلب الجانب السعودي إزالة الصورة من القاعة قبل دخول الوزيريـن، ليقوم الجانب الإيراني بتغيير مكان المؤتمر الصحافي إلى قاعة مجاورة[1]. وكالة «تسنيم» كان لها رواية أخرى، هي أن السبب كان تغريدةً مُسـيئةً لأحد الصحافيين اسـتفزَّ بها السعودية ووفد قناة «العربية»، حيث قام فريق قناة «العربية» بعرض هذه التغريدة على الوفد السعودي، مُشتكيًا من سـلوك الصحافيين الإيرانيين، ما قاد فريق المراسـم السـعودي للمطالبة بضرورة حذف التغريدة من قبل المراسـل ثم تغييـر صالة المؤتمر الصحافي، أمـا وزارة الخارجيـة الإيرانية، فقد نفت الروايتين السابقتين وادَّعت أن مشكلةً فنية كانت خلف تغيير المكان، وهو ما رفضه جميع المتابعين الإيرانيين والتيار «الإصلاحي»، ورأوا فيه محاولةً من الخارجية لرفع الحرج الذي وقعت فيه إيران، وتجنب الانعكاسات السلبية والانتقادات التي سوف تتعرَّض لها نتيجةً لموافقتها على تغيير مقر المؤتمر الصحافي.

أصرَّ المعلِّقون «الإصلاحيون» والشـخصيات السياسـية على التمايز مع الخط الرسـمي واتهموا «المتشددين»، الذين دفعوا بالعلاقات مع المملكة العربية السـعودية إلـى الهاوية في عهـد الرئيس السابق «المعتدل» حسن روحاني (2013–2021م)، بالتراجع اليوم عن ملاحقة ما سَـخِروا منه سـابقًا. وكتب «الإصلاحي» البارز عباس عبدي: «لست ضد تغيير مكان المؤتمر الصحافي. في الأساس، يتطلب مبدأ إنشاء العلاقات مراعاةَ بعض النقاط. لكن ماذا كان سـيفعل أولئك الذين صرخوا حتى يوم أمس، لو حدث هذا في عهد وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف؟ .. لقد حقرتم أنفسكم حقًا»[2].

مـن جهته، قال نائـب الرئيس الأسـبق محمد خاتمي، محمـد علي أبطحي: «عندمـا أضرمَ بعض المتشـددين والمتطرفيـن النار في مبنى السـفارة السـعودية عام 2016م، ما أدى إلى قطع العلاقات، رحَّب السياسـيون الحاليون وأنصارهـم بما جرى. أما نحن فشجبنا بشـدة أفعالهم من أجل المصلحة الوطنية. واليوم، ومن أجل المصلحة الوطنية، نُرحب أيضًا بالتغيير في نهج المتشـددين الناتج عن إعادة العلاقات مع المملكة العربية السعودية»[3].

وعلَّق المستشـار السياسـي للرئيس السـابق حسـن روحاني، حميد أبو طالبي، قائلًا: «لو كانت السياسـة الخارجية في إيران تسـتند إلى المصالح القومية، وكانت ذات طابع وطني وليس فئوي، لما كان

(1) صداوسيما: جابجایی مکان نشست خبری وزرای خارجه ایران و سعودی به دلیل وجود قاب عکس سردار سلیمانی بود، (27 خرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 یولیو 2023م، https://bit.ly/44iOVyU

(2) واکنش عباس عبدی به تغییر محل نشست خبری وزرای خارجه ایران وعربستان، (27 خرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 یولیو 2023م، https://bit.ly/43cVZfi

(3) ابطحی: عده ای افراطی نعره زنان سفارت عربستان را آتش زدند وسیاستمداران فعلی از آن استقبال کردند، (28 خرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 یولیو 2023م، https://bit.ly/3rjwYSv

الميدان (الحرس الثوري) والدبلوماسية متداخلين بهذا الشكل، ولتم وضع استراتيجية خاصة لكل نوع من العلاقات، ولجرى خلال هذه الزيارة المهمة وفي ظل الظروف الخارجية غير المواتية التي تعيشها إيران، التأكيد على القرارات والبرامج، وليس على الخلافات»[1].

وقال البرلماني «الإصلاحي» جليل رحيمي جهان آبادي، بخصوص هذا التناقض: «للأسف لدينا بعض التطرف في البلاد، والذي يُرجح المصالح الحزبية على المصالح الوطنية؛ ولهذا السبب يلحِقون خسائر لا يمكن تعويضها بالبلاد بسبب مثل هذه السلوكيات غير الصحيحة». وأشار إلى أن موضوع تغيير مكان المؤتمر كان مُرتبطًا أكثر بقسم المراسم، وأوضح: «بالطبع، لو حدث ذلك في عهد «الإصلاحيين»، لارتدى الأصوليون الأكفان ولأضرموا النار في البلاد، لكن في اعتقادي، هذه الحادثة كانت مرتبطةً أكثر بضعف قسم المراسم في وزارة الخارجية، وكان يمكن إدارة الموقف بصورة أفضل». ورغم هذه الانتقادات، حاول جهان آبادي، قلبَ الطاولة على «المحافظين» بمطالبته بعدم تحويل هذه الحادثة إلى عصا نضرب بها وزارة الخارجية، وكذلك بالدعوة لعدم تحويل النزاعات الحزبية لتوجيه ضربة للمصالح الكبرى للبلاد[2].

محاولة «المحافظين» اتهام «الإصلاحيين» بتدبير الحادثة

في مقابل انتقادات «الإصلاحيين»، عمِلَ بعض «المحافظين» ومؤسساتهم الإعلامية على الدفاع عن وزارة الخارجية واتهام «الإصلاحيين» بالوقوف وراء الحادثة، لـ«وكالة «تسنيم» للأنباء التابعة للحرس الثوري الإيراني، والتي سعت إلى إلقاء اللوم على مُراسل «إصلاحي» في أزمة صورة قاسم سليماني. وكتبت الوكالة المتشددة: «كل شيء كان يسير بشكل طبيعي. فجأةً نشرَ أحد الصحافيين «الإصلاحيين» تغريدةً ضد السعودية وشبكة العربية استفزازًا للجانب السعودي وبغرض إهانته. وبحسب الصحافيين المتواجدين في القاعة، فقد عرضَ فريق العربية التغريدة على المسؤولين السعوديين، واشتكوا من تصرفات الصحافيين الإيرانيين». واختتمت «تسنيم» بقولها: «هذا دفع فريق البروتوكول السعودي لتغيير القاعة قبل دقائق قليلة من المؤتمر الصحافي مع التأكيد على ضرورة قيام الصحافي بحذف تغريدته»[3].

صحيفة «كيهان» المتشددة اتهمت الإعلام الإيراني المحلي بشيطنة الحادثة، كما اتهمت بعض الأطراف السياسية –وتقصد «الإصلاحيين»– التي تملك تاريخًا طويلًا في ضرب المصالح الوطنية، بمحاولة إفشال الزيارة والجهود الدبلوماسية لحكومة رئيسي، لكن تصريحات الأمير فيصل بن فرحان في لقائه مع إبراهيم رئيسي أظهرت أنَّ رؤية البلدين الكبيرين في المنطقة لإعادة العلاقات لن تتأثر بالمسائل الهامشية.[4]

أما عضو اللجنة الاجتماعية بالبرلمان الإيراني سلمان ذاكر، فقد دافع عن وزير الخارجية بالقول إن «الوزير وضع مصلحة البلاد في الحسبان عند موافقته على تغيير مكان المؤتمر الصحافي وأن المصلحة التي تهدف لإدارة الموقف، أمرٌ مُرحب به»[5].

خِتامًا؛ ربما تكون حادثة تغيير قاعة المؤتمر الصحافي المشترك لوزيري خارجية إيران والسعودية، قد شكَّلت فرصةً مواتية للتيار «الإصلاحي» لشن هجوم عنيف على التيار «المحافظ» والتشكيك في جِنكة المسؤولين في حكومة رئيسي وبراعتهم الدبلوماسية، لكن سيطرة «المحافظين» على جميع مؤسسات صُنع القرار في إيران، قد تُعيق أي محاولة لـ«الإصلاحيين» لتلميع صورتهم أمام الرأي العام الإيراني، وذلك استعدادًا للانتخابات البرلمانية المقرَّرة في مارس 2024م.

---

(1) واکنش ابوطالبی به حواشی سفر فرحان به ایران / سه نتیجه‌گیری مهم که باید در نظر داشت، (29 خرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 5 یولیو 2023م، https://bit.ly/44jdls6

(2) دیده بان إیران، رحیمی جهان‌آبادی، نماینده مجلس: اگر تغییر محل نشست ایران و عربستان در زمان اصلاح طلبان صورت می‌گرفت، اصولگراها کفن می‌پوشیدند و کشور را به آتش می‌کشیدند، (01 تیر 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 6 یولیو 2023م، https://bit.ly/3qYPpvs

(3) خرداد، ماجرای یک نشست خبری در وزارت خارجه ایران؛ در جنگ روایت‌ها چه کسی راست میگه؟ +تصویر، (28 خرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 06 یولیو 2023م، https://bit.ly/3NN2zU8

(4) نظر کیهان درباره تغییر محل نشست مطبوعاتی وزرای خارجه ایران و عربستان چه بود؟، (29 خرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 06 یولیو 2023م، https://bit.ly/3D2p8iy

(5) صبح، نماینده مجلس: تغییر محل نشست ایران و عربستان بدلیل عکس سردار سلیمانی به مصلحت بود، (10 تیر 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 06 یولیو 2023م، http://bit.ly/3POYvVZ

الملف الاقتصادي

تتضارب الإحصاءات الاقتصادية بين المؤسسات الرسمية داخل إيران، كما تتناقض أحيانًا مع الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الدولية؛ ولذا سيتناول الملف الاقتصادي لشهر يونيو، قضيةَ تضارب الإحصاءات الاقتصادية الإيرانية، والدوافع المحركة لها في الوقت الحالي.

تضارب الإحصاءات داخل إيران وخارجها

ظاهرةٌ قديمة تَجـدَّدَ الجدال عنها مؤخرًا في إيران، وهي تباين الإحصاءات الاقتصادية في البلاد فيما بين الجهات الرسمية في الداخل، وكذلك بينها وبين الجهات الخارجية، فضلًا عن اختلاف الإحصاءات الرسمية الصادرة من الدولة عن الواقع الملموس في كثير من الأحيان، وخاصةً الإحصاءات الكلية المتعلقة بمعدلات النمو والتضخم والبطالة والفقر وغيرها. سعى المسؤولون الحكوميون هذه الأيام إلى إظهار أن الأداء الاقتصادي للحكومة يبدو ناجحًا من خلال نشر إحصاءات تؤكد هذا الاتجاه.

يتجدَّد الاعتراض الداخلي على هذه الظاهرة من قبل مجموعة من الاقتصاديين الإيرانيين كلٌّ بضعة أعوام، لكن هذه المرة كان الاعتراض أعلى؛ لأن التضارب في الإحصاءات لمس مؤشرًا محسوسًا بدقة من قبل كلّ إيراني، وهو مؤشر معدل التضخم. إذ أعلن مركز الإحصاء الإيراني عن هبوط معدل التضخم في شهر يونيو إلى 42,6% مقارنةً بنفس الشهر من العام الماضي، وقد أعلن نفس المركز الشهر الماضي، أن معدل التضخم لشهر مايو 54,6%، بمعنى أن ما يكشفه التقرير هو انخفاض مفاجئ بـ12% للتضخم عن الشهر السابق (انظر شكل 1).

بينما من ناحية أخرى أعلنت جهة إيرانية ثانية وهي غرفة تجارة طهران، على لسان نائب رئيس أبحاث الغرفة أن معدل التضخم لشهر يونيو تراوح ما بين 40% و 54,2% موزعةً على 26 محافظةً إيرانية، أيّ أن النتائج مختلفة عن نتائج مركز الإحصاء الإيراني. وإذا ما نظرنا إلى البيانات الرسمية المعلنة للتضخم خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، يتَّضح أن الإيرانيين عانوا من ارتفاع حاد في الأسعار غير مألوف منذ عقود خاصةً في أسعار الطعام والشراب الذي يشكل عماد الحياة وفاق الارتفاع فيه 70% في كثير من الأحيان، علاوةً على تضخم أسعار الإيجارات بشكل كبير. ما جعل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يفوق معدل 50% في كثير من الشهور (انظر شكل 1).

شكل (1): مؤشر أسعار المستهلكين خلال الفترة من يونيو 2022-مايو 2023م مقارنةً بنفس الشهور للعام السابق (التضخم السنوي)

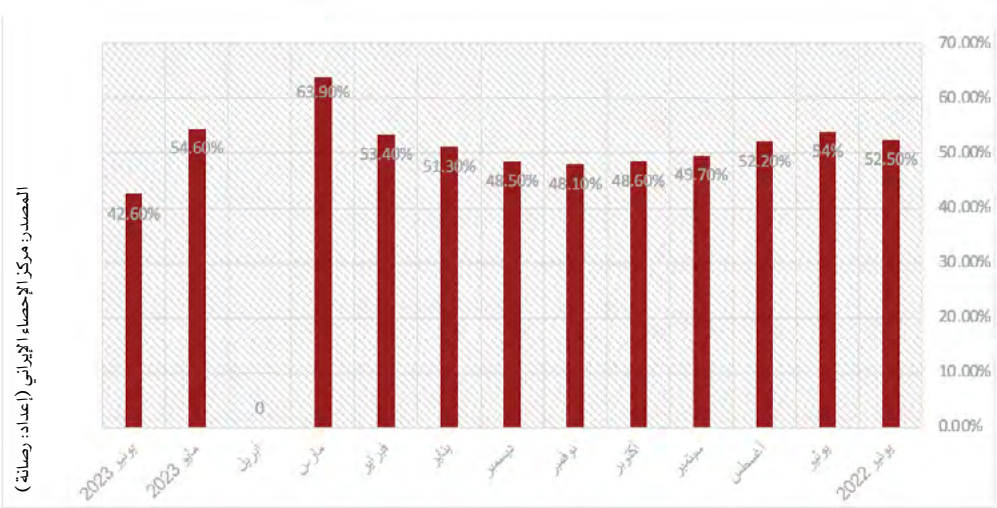

أما فيما يتعلق بإحصاءات النمو الاقتصادي، فنجد التباين واضحًا بين المحلي منها والدولي، فتُظهِر الإحصاءات الدولية الصادرة عن البنك الدولي نموَ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإيران في عام 2022م بـ 2,5% بينما تتحدَّث التقارير الإيرانية عن نمو بـ 4% للعام الماضي 1401هـ.ش (مارس 2022/2023م)[1]. وسبق وكشفت الإحصاءات الإيرانية عن معدل نمو حقيقي إيجابي للأعوام 2018م و2019م (بداية العقوبات ثم كورونا)، بينما تظهر إحصاءات البنك الدولي انكماشًا قويًا أو نموًا سلبيًا في الاقتصاد لنفس العامين بـ -1,8%، -3,1%. وعلاوةً على هذا الاختلاف ما بين المعدلات المحلية والدولية، نجد أن معدل النمو وفق الحسابات المحلية لعام 2022/2023م كان مدفوعًا بدرجة قوية من استعادة عافية الصادرات النفطية للخارج، ولم يكن مدفوعًا بإضافة استثمارات جديدة بالمجالات الأخرى الخالقة للوظائف بالأساس، أي أنه قد يُعطي دلالات مضللة حول الوضع الاقتصادي.

وكذلك الحال بالنسبة لاختلاف معدلات البطالة الرسمية عن الواقعية، نظرًا لاختلاف طريقة حساب البطالة وفق المعايير الدولية عن المعايير في إيران، كتلك المتعلقة بسن العمل وعدد الساعات وتعريف القوة العاملة، وتتغير تلك المعايير من وقت لآخر، ما يقود إلى تخفيض معدل البطالة في النهاية عن المعدلات الواقعية. وقدَّرت الحكومة الإيرانية حجم البطالة بـ 9% خلال العام الإيراني[2]، بينما المعدلات الواقعية ستكون أعلى من المعلنة إذا تغيرت الحسابات. أما نِسب الواقعين تحت خط الفقر فتتفاوت أيضًا ما بين ثُلث السكان ونصف السكان، وقد تصل في بعض تقديرات الخبراء الإيرانيين المستقلين إلى أكثر من ثُلثي سكان إيران وسط غياب تقدير رسمي مؤكد.

ضغوط داخلية لتحسين صورة الأداء الاقتصادي

ولعلَّ من بين أقوى الضغوط الواقعة على المسؤولين الحكوميين لتحسين صورة الاقتصاد الإيراني، الضغط المفروض من قبل المرشد علي خامنئي لكبح التضخم وتخفيف الضغوط المجتمعية، بعدما أطلق المرشد على العام الإيراني الجديد (بدأ في 21 مارس 2023م) عامَ مواجهة التضخم، وهو ما لم يتحقَّق حتى الآن ولا خلال العامين الماضيين، ومع وجود معدلات سيولة نقدية عالية في الاقتصاد تحفز التضخم وضعف النمو الاقتصادي وتأثره بالعقوبات والأزمات الخارجية إلى أن حلَّقت معدلات التضخم فوق 50% وهي معدلات عالية لم تشهدها إيران منذ عقود.

كما أن كثرةَ الاحتجاجات والضغوط المجتمعية المتزايدة وتزايد معدلات الفقر والتشاؤم تجاه المستقبل، من الأمور التي تدفع الحكومة لمحاولة تحسين أرقام ونِسب مؤشرات الاقتصاد لتهدئة الشارع وبثّ الأمل ولإضفاء الشرعية وإظهار الصمود في وجه العقوبات الأمريكية وعدم الاكتراث بها.

ولذا يمكن القول، إن ظاهرة تضارب الإحصاءات الإيرانية لن تُغير من الواقع، فهي إما أن تعطي مؤشرات مُزيفة لا تُعبر عن الحقيقة، وإما أن تكون مُضللةً لصُناع القرار والمستثمرين في رسم الخطط الاقتصادية المستقبلية التي من المفترض أن تُبنى على أُسس سليمة حتى تؤتي ثمارها.

---

(1) وكالة فارس، "رشد 4 درصدی اقتصاد ایران در سال 1401»، (29 خرداد 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 06 يوليو 2023م، https://bit.ly/44A8Bht

(2) علی کریمی، «آماریازی به سبک اقتصاد و کار؛ آمارهای اقتصادی زیبا است ولی تو باور نکن»، (14 تیر 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 06 يوليو 2023م، https://bit.ly/3PIJRzz

الملف العسكري

تَصدَّر التقدُّم الذي أحرزته إيران في برنامجها الصاروخي عناوين الصحف على مستوى العالم بعد إعلانها عن تطوير صاروخ «فتّاح» الذي تفوق سرعته سرعة الصوت. بينما يبدو أن المباهاة والتفاخر الذي أبدته إيران قد زاد من متاعِبها القانونية المرتبطة بعقوبات الاتحاد الأوروبي، إذ تدرس بروكسل تمديدَ العقوبات، التي يمكنها أن تحولَ دون وصول إيران إلى تكنولوجيا متقدمة في تطوير الصواريخ الباليستية بشكل يتجاوز الإطار الزمني المُتفق عليه. كما تواصِل طهران وموسكو توسيعَ نطاق تعاونهما العسكري في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في ظل استمرار التوترات لكليهما مع الغرب.

أوروبا تدرس الإبقاء على العقوبات المفروضة على الصواريخ الإيرانية

بينما لا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير راضية عن نهج إيران حيالَ عدم امتثالها الكامل للالتزامات المتعلقة بالرقابة والضمانات، ومع عدم وصول المحادثات مع الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة إلى نتيجة حاسمة بعد، يتوجَّه الاتحاد الأوروبي للإبقاء على العقوبات المفروضة على الصواريخ الباليستية المقرر أن تنتهي في أكتوبر المقبل بموجب بنود الاتفاق النووي المبرم في 2015م[1].

ولا تنوي بروكسل على ما يبدو على رفع قيود أخرى سارية المفعول عن طهران بسبب إمدادها روسيا بطائرات مسيّرة فتّاكة ضد أوكرانيا وخطر نقل الصواريخ إلى الكرملين، وبالطبع يزيد عدم امتثال إيران لخطة العمل المشتركة الشاملة، من خطر تطوير ذخيرة نووية محمولة. الجدير بالذكر أنه يُحظر على إيران شراء أو بيع أو نقل الطائرات المسيرة القادرة على الطيران لأكثر من 300 كيلومتر دون موافقة مجلس الأمن الدولي.

ونقلت وكالة «رويترز» عن دبلوماسي أوروبي، طلبَ عدَم الكشف عن هويته أنه «أبلغَ الإيرانيين بوضوح (بالخطط المتعلقة بالإبقاء على العقوبات) والسؤال يكمن الآن في ماهية التدابير الانتقامية، إن وجدت، والتي قد يتخذها الإيرانيون وكيف يمكن أن يتوقعوا حدوث ذلك»[2].

قطعت إيران شوطًا كبيرًا في تطوير الصواريخ من خلال الهندسة العكسية وتهريب القطع الصناعية من السوق السوداء، الأمر الذي أدى إلى التوسع في نطاق استعمال صواريخها الباليستية وصواريخ كروز الفتاكة إلى مدى معلن يبلغ 2000 كيلومتر.

ويبدو أن هذه القضية لا يمكن التفاوض عليها طالما استمرَّ التعاون العسكري بين طهران وموسكو فيما يخص غزو أوكرانيا الذي ما زال مستمرًا. بالنسبة لإيران، لا يشكل تمديد العقوبات المتعلقة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية أيَّ عائق بوجه خاص. كما ازدهر الإنتاج الصناعي العسكري من حيث النوعية والكمية خلال العقوبات الغربية والأمم المتحدة، بينما يساهم غياب العقوبات في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة بشكل أسهل وبأقل التكاليف، ولكن حتى الآن، يبدو أن ذلك هدف يصعُب على إيران تحقيقه في ظل التعقيدات المحيطة بذلك.

ومن المرجح أن مجموعة الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) قد نقلت الرسالة بشكل واضح إلى إيران خلال الاجتماع الذي جرى في 12 يونيو الماضي، مع كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين علي باقري كني في أبو ظبي.

كما أعاد الدبلوماسي بالاتحاد الأوروبي إنريكي مورا، قراءةَ القرار لنظيره الإيراني خلال اجتماعهم في قطر، وسيبدأ مسؤولو الاتحاد الأوروبي بحلول أغسطس القادم إرساءَ الأساس لتمديد القيود التي يتعين أن تُتبع بموافقة 27 دولةً قَبل عرضها على البرلمان الأوروبي.

كما أعلنت إيران، غير عابئة بتحذير الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من عملية التطبيع الحالية مع جيرانها الخليجيين، قرارها بتزويد مدمرتها

(1) John Irish, Arshad Mohammed and Parisa Hafezi, 'Exclusive: Europeans plan to keep ballistic missile sanctions on Iran,' *Reuters*, June 28, 2023, https://reut.rs/3XNIMIw [Last visited on July 4, 2023]
(2) Ibid.

دماوند-2 بصواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت في أعقاب المعلومات الأخيرة التي أُفصح عنها حول صاروخ «فتّاح»[1]. وعُرض صاروخ دموند-2، الذي يخضع للتجارب البحرية حاليًا، على أنه سيغير قواعد اللعبة بالنسبة للبحرية الإيرانية.

استمرار التعاون العسكري الروسي-الإيراني

أجرى رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية محمد باقري، محادثةً هاتفية مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، ومن المرجح أن يكونا قد ناقشا مسائل تتعلّق بمصنع إيراني للطائرات المسيرة يجري بناؤه في منطقة ألابوغا الاقتصادية الخاصة في روسيا، والتي تقع على بعد حوالي 850 كيلومترًا شرق موسكو. حيث تقوم إيران حتى الآن بنقل طائرات مسيرة وقذائف هاون وذخائر أخرى عبر بحر قزوين، ونظرًا لأن الصراع في أوكرانيا أخذ بالتحول إلى حرب طويلة الأمد، ستعتمدُ موسكو بشكل كبير على الطائرات المسيرة الإيرانية لتدمير أو استهداف أنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية.

في المقابل، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي للصحافيين: «عرضت روسيا على إيران تعاونًا دفاعيًا غير مسبوق، يشمل مجال الصواريخ والإلكترونيات والدفاع الجوي»[2]. لكن لم يتوفر أي شيء بالفعل من قائمة المشتريات الإيرانية التي تضمَّنت طائرات الهليكوبتر Mi-35 والرادارات البحرية والبرية وطائرات التدريب YAK-130 والطائرات المقاتلة Su-35، ولم تصل ستة عشر طائرةً من طراز Su-35 التي كان من المقرر تسليمها في وقتٍ ما من مارس الماضي إلى إيران. ويُعتقد أن هذه الطائرات المقاتلة والتي صُنعت في الأصل لمصر ستنضم إلى سلاح الجو الروسي لتعويض الخسائر وتعزيز القدرات الروسية، بينما يتكهن البعض بأن هذه الطائرات ستُسلم إلى إيران في وقتٍ لاحق من هذا العام.

ومن المتوقع أن يتكشَّفَ بُعدٌ جديد للتعاون بين إيران وروسيا قريبًا، نظرًا للزيارة النادرة لقائد الشرطة الإيرانية إلى موسكو للحصول على معدات مراقبة عبر الإنترنت والمعدات الميدانية للتصدي للاحتجاجات في المستقبل[3]. كما عقد قائد الشرطة الإيرانية الجنرال أحمد رضا رادان اجتماعًا مع قائد الحرس الوطني الروسي فيكتور زولوتوف، لإبرام اتفاق طويل الأمد بشأن أُفق التعاون في مجال الشرطة وإنفاذ القانون. وناقش رادان التعاون في مجال الخدمات الخاصة مع نيكولاي باتروشيف المقرب من بوتين وسكرتير مجلس الأمن القومي الروسي. كما تُعَد إيران زبونًا رئيسيًا لروسيا في مجال القدرات الخاصة بالمراقبة الرقمية المتقدمة إلى جانب الكاميرات وأجهزة الاستشعار والتدريب على التجسس[4].

في الختام؛ لايزال التوجُّه في مجال تعزيز القوة العسكرية الإيرانية والتعاون مع روسيا والتوتر مع أوروبا مستمرًا، وتسعى طهران للاستفادة القصوى من ظروف غزو موسكو لجارتها أوكرانيا، وإثبات عدم جدوى العقوبات الغربية بالوقت نفسه.

---

(1) 'Damavand-2 destroyer to be equipped with hypersonic missile,' *Shargh Daily*, July 3, 2023, https://bit.ly/3PQJGCo [Last visited on July 4, 2023]

(2) Natasha Bertrand, 'US says drone factory Russia is building with Iran's help could be operational early next year, *CNN*, June 9, 2023, https://cnn.it/44uZONY [Last visited on July 4, 2023]

(3) 'Iran police chief makes rare visit to Russia for surveillance deals,' *Al-Monitor*, June 29, 2023, https://cutt.us/nduVv [Last visited on July 4, 2023]

(4) Dov Lieber, Benoit Faucon and Michael Amon, 'Russia Supplies Iran With Cyber Weapons as Military Cooperation Grows,' *WSJ*, March 27, 2023, https://cutt.us/COyDJ [Last visited on July 4, 2023]

الملف الاجتماعي

يُعاني المجتمع الإيراني من انخفاض في نِسب النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية والمستوى المعيشي ومعدلات النمو السكاني، كل ذلك انعكسَ على ارتفاع نِسب الإجهاض والعزوف عن الإنجاب والزواج، وقد بلغت حالات الإجهاض حوالي 1,3 مليون حالة إجهاض سنويًا، تُشكل نسبة 44% منها عفويةً وبدون تدخلات، والجزء الآخر الإجهاض المتعمد والجنائي الذي يبلغ أكثر من 500 ألف حالة سنويًا، إلا أن هذه الإحصائيات غير دقيقة؛ لأن البعض يُجريها بشكل سري لمخالفتهم للقانون، ويحاول النظام الإيراني الحدَّ من تلك الظاهرة والوقوف على الأسباب الداعية لها، وقد تناولت بعض وسائل الإعلام الإيرانية أخبارًا عن تسيير النظام لدوريات أمنية لمتابعة عمليات الإجهاض والتصدي لها.

موقف النظام الإيراني من الإجهاض

وصفَ وزير الصحة الإيراني بهرام عين اللهي، عمليةَ الإجهاض بأنها «جريمة» وأنه سوف يتم تسجيل تفاصيل كل حامل من وقت اختبار الحمل، وما إذا كان الفحص الأولي يوضح مدى تمتع الجنين بصحة جيدة، وتسجيله في نظام شامل ومتابعة الأم إلى أن تلد منعًا للإجهاض، وإن قرار الإجهاض لا يتخذه الأطباء، بل يصدر مرسوم برلماني من القضاء يُعطي إذن الموافقة. وأعلن مسؤول بوزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا، بضرورة «إزالة المحتوى التعليمي ضد الإنجاب في جميع التخصصات والاتجاهات في مؤسسات التعليم العالي في البلاد التي لديها سلطة مراجعة المناهج». فيما ترى الناشطة الاجتماعية الإيرانية فاطمة مسجدي، أن الحكومة رغم علمها بأن خططها في هذا الشأن ليس لها نتائج، إلا أنها تواصل القيام بذلك ولا ينبغي اعتبار أن ما تقوم به حول موضوع وقف الإجهاض أكثر من دعاية، لأن النساء الإيرانيات، وخاصةً الشابات، قد غيرن فهمهُن لموضوع الأسرة والإنجاب، وصرن على دراية بالطُرق الحديثة لمنع الحمل أو الإجهاض ويعرفن كيفية إنهاء الحمل، وتعلمن جميع أنواع الطُرق لمنعه[1].

أسَّست إيران مجموعة شبه عسكرية لتسيير دوريات في البلد لمنع عمليات الإجهاض، وهي دوريات تنفذها ميليشيا الباسيج التابعة للحرس الثوري الإيراني، وتعمل لمراقبة التزام المكاتب الصحية والعيادات بعدم إجراء أي عملية إجهاض خارج الإطار القانوني، وتحذِّر المتورطين في عمليات الإجهاض بالتعامل معهم بصرامة، وسحب تراخيص الفريق الطبي من الممارسة الطبية نهائيًا، كما أن «الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، كان قد منع العيادات الحكومية من تقديم حبوب منع الحمل المجانية وحبوب الإجهاض[2]. وتم أيضًا إغلاق مركز إجهاض غير قانوني في الأحواز، وطلبت السلطات الأمنية الإبلاغَ عن أي نشاط في هذا المجال[3]، وفي المقابل طالب المرشد الإيراني علي خامنئي في أكثر من مناسبة بضرورة زيادة عدد السكان وتقديم مكافآت للأسر التي تُقدِم على إنجاب أكثر من مولود جديد، ووضعت الحكومة بعض السياسات لتنفيذ ذلك، ولكن التعقيدات الإدارية جعلت من الصعب العمل على تنفيذها[4].

شروط الإجهاض القانوني والآثار المترتبة عليه في إيران

لا يُسمح بالإجهاض إلا بثلاثة شروط أقرَّها النظام الإيراني، وهي: إصابة الجنين بنقص في النمو، والتشوه الخلقي والمخاطرة بحياة الأم في حال استمرار الحمل، ولا تتم العملية إلا بموافقة الأم واستكمال الأوراق المطلوبة في الطب الشرعي، بشرط أن يكون الإجهاض قبل أن يُكمل الجنين شهره الرابع[5].

---

(1) رقية رضائي، پليسی‌كَرى براى بارداری در جمهورى اسلامى؛ خشونت هم أثر ندارد، (14 خرداد 1402هـ.ش) تاريخ الاطلاع: 23 يونيو 2023م، https://bit.ly/3PyOzzJ

(2) موقع السياق، في إيران. منع الإجهاض بواسطة الميليشيات (06 يونيو 2023م) تاريخ الاطلاع: 22 يونيو 2023م، https://bit.ly/44i0LsR

(3) إيسنا، پيگيرى پلمب يک مركز متخلف سقط جنين در اهواز (12 خرداد 1402هـ.ش) تاريخ الاطلاع: 20 يونيو 2023م، https://bit.ly/3Xvwsgd

(4) موقع الحل، ما مستقبل المجتمع الإيراني مع تنامي ظواهر الإجهاض وهجرة الشباب المتعلم؟ (12 يونيو 2023م) تاريخ الاطلاع: 20 يونيو 2023م، https://bit.ly/437jAOy

(5) في إيران منع الإجهاض بواسطة الميليشيات، مرجع سابق.

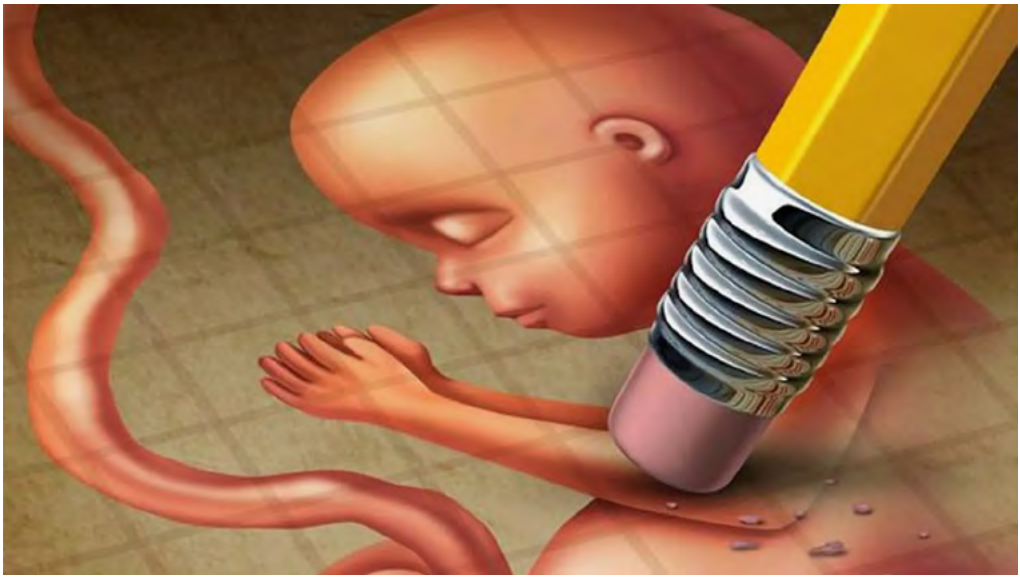

وللإجهاض آثارٌ نفسية وجسدية واجتماعية لكلٍ من الرجال والنساء، فقد يُحرم النساء من إمكانية الإنجاب مستقبلًا وهذا دافع للرجال للطلاق، كما أنه قد يُسبب اكتئابًا نفسيًا[1]، وانخفاضًا في عدد السكان ومخاوفَ بشأن شيخوخة السكان الإيرانيين لعزوف الشباب عن الزواج وعدم الرغبة في الإنجاب بسبب الفقر والخوف من المستقبل وكثرة الإجهاض[2].

ومن الأسباب الدافعة لعملية الإجهاض، الحمل غير المرغوب فيه لأسباب اقتصادية، أو الزمان والمكان غير مناسبين لهما أو بسبب جنس الجنين أو عدم رغبة الوالدين بتحمل المسؤولية، أو بسبب علاقة غير شرعية أو سوء الحالة الصحية[3].

وأخيرًا، في ظل انتشار ظاهرة الإجهاض وتراجع الرغبة في الإنجاب، يجدُ النظام الإيراني نفسه أمام أزمة حقيقية قد تظهر انعكاساتها السالبة على كافة الأوضاع في إيران خلال السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي يفرض على إيران معالجةَ الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الظاهرة، فضلًا عن تركيز جهودها على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكثيف الرعاية الصحية وتسهيل الأنظمة الإدارية لبناء حياة كريمة للنساء والاهتمام بحقوق المرأة واحترامها والابتعاد عن اضطهادها.

(1) فارس، فیلم| حلال شرعی و قانونی که عرف غلط آن را حرام جلوه داده است (17 خرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 20 یونیو 2023م، https://bit.ly/44tkRAe

(2) فارس، چرا جمعیت جوان نمی‌شود؟ (14 خرداد 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 20 یونیو 2023م، https://bit.ly/3NyhQI7

(3) موقع السیاق، في إیران منع الإجهاض بواسطة المیلیشیات، مرجع سابق.

الملف الأيديولوجي

استنكر جمعٌ من الفقهاء والحوزويين تجاهل رجال الدين لأوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية في إيران، فيما أكد آخرون، (مدافعون عن فلسفة النظام والنخبة الحاكمة)، أن الأوضاع أفضل من أيّ وقت مضى، وأنكروا وجود أي ضغوطات اقتصادية على الناس، أو مشكلات اجتماعية. وفي هذا الملف الأيديولوجي نسعى لاستقراء هذه التصريحات، وتحليلها.

محاولات إصلاح.. نقد الفقر والظلم والتمييز

ينقسم الفقهاء الحوزويون بين من ينتقد النظام ويسعون إلى إصلاحه أو تقويمه، أو حتى تغيير أنماط الحكم، على اختلاف درجات النقد، وتعديل سلوك النظام وتغيير سياساته، وما بين من يُريد تغيير الدستور وشكل الحكم برمتهُ، وآخرون يدعمون النظام ويعززون شرعيته؛ وبالتالي كانت النصوص الدينية محل توظيف من قبل جميع الأطراف ابتغاء إقناع قواعد التقليد، أو العامة من الجمهور، فنشأ تجاذُب واستقطاب حاد بين الطرفين، بل إنّ التوظيف انعكس على رجال الدين أنفسهم، الذين تارةً ما تُوظّفهم النُخب الحاكمة، أو يجدون أنفسهم ردّ فعل على توظيف تلك النُخب للحوزة ورجالها.

1-نقد الفقهاء: انتقد حجة الإسلام حسن الخميني، تجاهُل غالبية رجال الدين للأزمة التي يتعرَّض لها الناس، وأكد أنّه إذا لم تُبنَ حياة الناس جيدًا، فلن تُبنى آخرتهم؛ وبالتالي وحسب قوله فإنّه: «لا يمكننا أن نتجاهل أسرنا ومجتمعنا وبلدنا، ومن ثم نؤمن بأننا سندخل الجنة. يجب أن نكون حساسين تجاه الفقر والظلم والتمييز»[1]. وحذَّر من الاعتماد على أي شيء سوى الله: «مثل السلطة والمال أو الرضوخ للظلم»[2]. فيعتبر أنّ تجاهل الناس والمجتمع جريمة ربما تحرم صاحبها من الجنة، ومثلها في مستوى الجرم الرضوخ للظلم، أو السلطة والمال، وهي رسالة موجهة فيما يبدو إلى أفراد النخبة الحاكمة، وتكمن أهمية هذا النقد أنه يأتي من أحد الشخصيات المهمة باعتباره حفيد الخميني، ورجل دين حوزوي في ذات الوقت.

ثمّ في رسالة فيما يبدو إلى الفقهاء، وجَّه نقده الصريح لأولئك الذين يتبعون الحكام الظالمين منهم: «رجل الدين الذي لا يخدم الدين، رجل دين في الظاهر فقط. اتباع الحكام الظالمين يؤدي لخيانة الرسالة، والشخص المتدين الذي لا يقف ضد الظلم ليس متدينًا»[3]. وهو هنا في رسالته إلى الفقهاء المرتبطين بتحالف السلطة والمال، يحذّرهم من مآلات هذا الارتباط دون ممارسة أي نقد حقيقي لفلسفة النظام واستراتيجيته، أو حتى الاهتمام بما يُقلق المجتمع كالاقتصاد والفقر. وإمعانًا في نقد الفقهاء، لم ينسَ حفيد الخميني أن يُذكّرهم بمعلمين من معالم «الجمهورية الإسلامية»، وهما أهم قيدين في نظره: «الجمهورية والاستناد إلى الشعب»[4]. ومقتضيات هذين المعلمين ألا يندمج الفقهاء بالنظام، وأن يمارسوا رقابةً على النخبة الحاكمة، وأن يكون استنادهم إلى الشعب لا إلى «الحكام الظالمين»، حتى يكمل إيمانهم، ويكونوا رجال دين بحقّ لا في الظاهر فقط!

2-دفاعٌ عن النظام ونقد الناقدين: في ردّ فعل مُقابل، قال ممثل المرشد في محافظة ألبرز حسيني همداني: «إن كفر النعمة واسع جدًا ويشمل جميع شؤوننا، النظام الإسلامي على سبيل المثال، يعرف من أدرك جزءًا من حكم الشاه ما معنى الحكم الإسلامي والنظام الإسلامي»[5]. وانتقد دعاة الديمقراطية، وجعَل «النظام الإسلامي» مقابل «النظام الديمقراطي»، قائلًا: «يتمنون ألا يبقى النظام الإسلامي، وأن يكون هناك نظام غير نظام الولي الفقيه، يسعون للديمقراطية وما شاكل، وهذا هو كفر النعمة»[6]. ثمّ أكد أنّ النعم ليست مادية فقط، بل ثمة نعم معنوية أيضًا، كنعمة الولاية ومحبة آل البيت ونعمة الولي

(1) انتخاب، سید حسن خمینی: حفظ جمهوریت را باید نصب العین خود قرار دهیم...، (04 یونیو 2023م)، تاریخ الاطلاع: 28 یونیو 2023م، bit.ly/3r7mVQp

(2) المصدر السابق.

(3) آفتاب نیوز، سید حسن خمینی: باید نسبت به فقر، ظلم، بی‌عدالتی وتبعیض حساس باشیم، (03 یونیو 2023م)، تاریخ الاطلاع: 28 یونیو 2023م، https://2u.pw/JwoYxK

(4) انتخاب، سید حسن خمینی: حفظ جمهوریت را باید نصب العین خود قرار دهیم...، (04 یونیو 2023م)، تاریخ الاطلاع: 28 یونیو 2023م، bit.ly/3r7mVQp

(5) خبراون لاین، انتقاد روحانی سرشناس از اخراج اساتید دانشگاه/ خجالت آور است، (04 یونیو 2023م)، تاریخ الاطلاع: 29 یونیو 2023م، https://cutt.us/hZGid

(6) المصدر السابق.

الفقيه؛ وبالتالي فمن لوازم ذلك ألا يكون همّ الناس الأول البحث عن الحرية أو الديمقراطية، بل يجب أن يشكروا ربهم على نعمة «الولي الفقيه»!

وإذا كانت هذه التصريحات سياسية في المقام الأول، فإنّ محسن آراكي[1]، ردّ على من ينتقد تسييس الحوزة بقوله: «ليس لدى الحوزة أي عمل سوى التدخل في السياسة؛ لأن علماء الدين هم ورثة الأنبياء، وقد جاء الأنبياء لإدارة المجتمع في جميع الأبعاد التي يحتاجها»[2]. والسياسة المقصودة هنا في كلامه، ليست، بلا شكّ، ممارسة النقد أو تقويم النظام وتعديل سياساته، بل السياسة التي يقصدها هي دعم النظام فقط، ولذا أردف قائلًا: «يقول البعض إن عمل الحوزة هو التبليغ فقط، ما هو التبليغ؟ إن التبليغ هو تنفيذ أمر الرسول وأمر الله، وهو السياسة ذاتها، وإن الأئمة الأطهار هم أصحاب هذا الأمر بالإنابة عن إمام الزمان. وولي الفقيه صاحب الأمر أيضًا نيابةً عن إمام الزمان، وطاعته واجبة»[3]. فالسياسة إذن في نظره هي طاعة الولي الفقيه، فمن مارس نقدًا أو معارضةً لسلطة الولي الفقيه فهو لا يمارس سياسةً بالمفهوم الفنّي، بل يمارس نوعًا من الإرجاف أو الخروج الذي ينبغي صدّه وفقًا للإرث التقليدي الفقهي، وليس وفقًا للمعايير السياسية في الدولة الحديثة.

النقد المستمرّ.. مولوي عبد الحميد والدفاع عن المستضعفين

لا يزال مولوي عبد الحميد، أحد فُقهاء أهل السنة في إيران، مُستمرًا في نقد النظام وسياساته، لكنّ هجومَه على استراتيجية النظام لافتٌ هذه المرة، لأنه انتقد تعاملَ النخبة الحاكمة مع «المرأة»، و«البهائيين»، وطالب عبد الحميد في إحدى خُطَب الجمعة بالإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين. وكأنّ عبد الحميد يُريد تحشيد جميع الإيرانيين على اختلاف مذاهبهم وخلافاتهم ضد سياسة النظام، مُعتمدًا على ثقافة المواطنة، وفلسفة الدولة الحديثة.

فبالنسبة لقضية المرأة، قال عبد الحميد مخاطبًا نُخب الحكم: «عليكم تقدير واحترام المرأة، وهناك من يعتقد أن المرأة هي لرعاية الأطفال والمطبخ...، لكن المرأة مهمة وتصلح للقضايا الكبرى»[4]. وأرجع غضب النساء إلى سياسة النظام: «إنَّ أنينَ النساء اليوم هو بسبب المكانة والاحترام والكرامة التي فقدنها، ولا يمكنكم إسكات صراخهن حتى يحققن مكانتهن»[5]. وتأتي تصريحاته مع تزايد قمع الحكومة ضد النساء المعترضات والمخالفات للحجاب الإلزامي، في مغازلة منه لعموم الشعب الإيراني، ولاسيّما الفئات الأكثر استهدافًا من المؤسسات الأمنية.

وبالنسبة للبهائيين، انتقد عبد الحميد عنف النُخب الحاكمة ضدهم، قائلًا: «بالرغم من أن البهائيين ليسوا مسلمين إلا أنهم مواطنون وبشر ولا ينبغي تدمير مقابرهم أو عدم تسليم جثثهم لعائلاتهم من قبل الحكومة ودفنهم سرًا في مكان آخر»[6]. وهو هنا يلجأ إلى حيلة ذكية، فقد أغلق الباب أمام رجال الدين لتشويهه أو اتهامه بما لم يقصده بسبب دفاعه عن البهائيين، ولذا لجأ إلى حقّ المواطنة، وحق الإنسانية: «إلا أنهم مواطنون وبشر»؛ وبالتالي فيجب أن يكون التعامل معهم وفقًا للدستور والقوانين، وحرية الدين والمذهب، وحق التقاضي الطبيعي، وليس بالتنكيل، أو تجاوز القانون والأخلاق في حقهم.

وأخيرًا؛ يبدو الاستقطاب السياسي الديني، وتوظيف الديني لصالح السياسية بإيران في تزايد يومًا بعد يوم، فتيار عريض في الحوزة يخشى من تلك الإخفاقات ولاسيّما الداخلية والاقتصادية والاجتماعية، أن تؤثر على مكانة الحوزة التاريخية في الذاكرة الإيرانية والشيعية عمومًا، في حين أن النُخب الدينية الحاكمة لا يعنيها كثيرًا مكانة الحوزة وشكلها بقدر ما يعنيها تعزيز شرعيتها، وديمومة نظرية الولاية المطلقة، وإبقاء معادلة ما بعد 1979م على ما هي عليه.

---

(1) عضو المجلس الأعلى للحوزات العلمية.

(2) خبراون لاين، عضو شورای عالی حوزه های علمیه: کار اصلی حوزه علمیه دخالت در سیاست است...، (22 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 يوليو 2023م، https://bit.ly/3CO0Jgp

(3) السابق، نفسه.

(4) راديو فردا، مولوی عبدالحمید: نمی‌توانید فریاد زنان را خاموش کنید، برخورد با بهاییان قبیح است، (14 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2023م، https://bit.ly/3p0fiKV

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق.

الشأن الخارجي

الشأن الخارجي، يتضمن العلاقات والتفاعلات الإيرانية مع المحيطيْن العربي والدولي، فعلى المستوى العربي، شهدت العلاقات الخليجية-الإيرانية تطورات كبيرة تمثلت في زيارة وزير الخارجية السعودي إلى إيران وحالة الارتباك والجدل التي شهدتها إيران على خلفية تغيير مقر المؤتمر الصحفي المشترك لوزيَري خارجية السعودية وإيران. وحول التفاعلات الإيرانية مع العراق، تمت مناقشة ولادة مجموعات واجهة جديدة موالية لإيران في الساحة العراقية، وتوقيت وأهداف إنشاء هذه المجموعات الجديدة. وحول سوريا تحدث التقرير عن نشاط مجموعة «فاغنر» الروسية في سوريا، وتداعيات أزمة تمرد فاغنر على الساحة السورية، وكذلك العلاقات الإيرانية-الروسية في سوريا ما بعد أزمة فاغنر. وحول اليمن، كان تشكيل مجلس حضرموت الوطني هو الحدث السياسي الأبرز خلال شهر يونيو 2023م، حيث تمت مناقشة تكوينه وهيكله ثُم أهدافه السياسية. أما على المستوى الدولي، فقد تم الحديث عن إمكانية إجراء جولة جديدة من المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بعد سلسلة من الوساطات الإقليمية أبرزها الوساطة العمانية، كما ناقشنا مواصلة الطرفين ضغوطهما على بعضهما البعض وتلاعبهما بأوراق التأثير المختلفة. وفيما يتعلق بالتفاعلات الإيرانية مع الدول الأوروبية، فقد تناولنا مداهمة الشرطة الألبانية معسكر منظمة «مجاهدي خلق» بالقرب من العاصمة تيرانا وتسليمها أقراصًا صلبة إلى إيران، فضلًا عن تراجع المواقف الألبانية والأمريكية الداعمة للمعارضة الإيرانية.

الشأن العربي والإقليمي

إيران ودول الخليج

شهد شهر يونيو 2023م، بدايات انفراجة في العلاقات الخليجية-الإيرانية، حيث استقبلت العاصمة الإيرانية طهران وزيرَ الخارجية السعودية، ما شكّل أول زيارة لمسؤول سعودي لطهران منذ بدء الأزمة في عام 2016م، كما استقبلت المملكة ما يزيد عن 80 ألفًا من الحجاج الإيرانيين، وقام وزير الخارجية الإيراني بزيارة لكلٍ من قطر وعمان والكويت والإمارات. وبرغم هذا التقدم في العلاقات، فإن عامل الثقة لا يزال يُحيط بهذه العلاقة التي تحتاج من الجانبين الخليجي والإيراني إلى بذل المزيد من الجهد لتنفيذ التعهدات التي تضمَّنها اتفاق بكين بين إيران والسعودية، والتي تُشكِّل الضمانةَ الحقيقية لاستمرار مسار التحسن في العلاقة بين الطرفين.

مبادرة سعودية لكسر حالة الجمود

كانت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي، صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان، بتاريخ السابع عشر من يونيو عام 2023م، إلى طهران، بمثابة كسر لحالة الجمود والتردد حول من يبدأ بالتواصل مع الآخر. ففي أعقاب عقد الاتفاق بين الجانبين برعاية الصين في مارس الماضي، وجّه خادم الحرمين الشريفين، دعوةً للرئيس الإيراني لزيارة المملكة، كما وجّه سمو وزير الخارجية دعوةً مماثلة لوزير الخارجية الإيراني لزيارة المملكة، وبرغم قبول الدعوة إلا أنها لم تتم حتى الآن، ما يُظهر حالةً من التردد لدى الجانب الإيراني، ورغبةً ربما بأن لا يظهر الجانب الإيراني وكأنه هو من يسعى وراء هذه العلاقة، وقد أتت زيارة سمو وزير الخارجية السعودي لطهران لتزيل حالةَ التردد الإيراني، ولتُرسل رسالةً عن الرغبة والجدية في الالتزام بما تم التوقيع عليه.

في كلمته التي ألقاها خلال المؤتمر الصحافي خلال تلك الزيارة، شدَّد سمو وزير الخارجية السعودي، على أن العلاقات بين البلدين ينبغي أن تقوم على أساس واضح من الاحترام الكامل والمتبادل للاستقلال والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما أعربَ عن أمله بأن تنعكس عودة العلاقات إيجابيًا على البلدين، وتفتح آفاق التعاون في مختلف المجالات لتحقيق المصالح المشتركة، وأن تنعكس عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين إيجابًا على المنطقة والعالم الإسلامي والعالم أجمع، من خلال الالتزام المشترك بأمن المنطقة، واستقرارها والتعاون في سبيل التنمية الاقتصادية والعلاقات الثنائية الثقافية وغيرها[1].

ارتباكٌ إيراني وجدلٌ داخلي

في أعقاب اجتماع وزيري الخارجية السعودي والإيراني في العاصمة الإيرانية طهران في السابع عشر من شهر يونيو 2023م، وافق الجانب الإيراني على تغيير مكان عقد المؤتمر الصحافي لوزيري خارجية كلٍ من إيران والسعودية، على خلفية احتجاج الجانب السعودي على رمزية وجود صورة قاسم سليماني في قاعة الاجتماع. وقد شهد الداخل الإيراني تجاذبات إعلامية وجدلًا واسعًا في منصات التواصل الاجتماعي، وظهرت تبريرات متضاربة لمحاولة تفسير أسباب تأخر عقد المؤتمر الصحافي، وأسباب تغيير القاعة المعدّة لذلك.

كما تحوَّلت قضية المؤتمر الصحافي لوزيري خارجية السعودية وإيران إلى جدلٍ حزبي واسع، إذ وجد «الإصلاحيون» الذين تم تهميشُهم بصورة كبيرة واستبعادهم من كافة مؤسسات صُنع القرار، في الحادثة فُرصةً لتوجيه انتقاداتٍ واسعة النطاق إلى التيار «المحافظ» الذي يُدير البلاد.

وبرغم تقبّل وزارة الخارجية الإيرانية لاعتراض الجانب السعودي والاستجابة له؛ رغم المكانة والأهمية الرمزية لقاسم سليماني في النظام الإيراني، حيث يعتبر مؤشرًا على أن النظام السياسي الإيراني يريد إنجاحَ اتفاق بكين وتعزيزَ العلاقات مع المملكة العربية السعودية بعيدًا عن الأيديولوجيا، إلا أن ما تلى

(1) الشرق الأوسط، وزير الخارجية السعودي في طهران.. مباحثات «إيجابية» و«واضحة»، (17 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 يوليو 2023م، https://bit.ly/3rjPk5x

هذه الحادثة من جدل يُظهر وجودَ أصواتٍ معارضة لاتفاق بكين، وتسعى لوضع العراقيل والتشكيك أمام فائدة بناء العلاقات، ومن تلك الأصوات ما أوردهُ المحلل سعد الله زارعي في صحيفة (كيهان) المقرَّبة من النظام، من تفسيرات سلبية لما وردَ في حديث سمو وزير الخارجية، وقوله إن «الخطوة السعودية ليست نابعةً من قناعة ذاتية للمملكة بأهمية استعادة العلاقات؛ وما ذهب إليه من تفسيرات تصب في مصلحة إبقاء التوتر وضيق الأُفق عن إيجاد وبناء مصالح ومشتركات تؤسِّس لفهمٍ إيجابي ومكاسب للجانبين، كقوله إن حديث ابن فرحان تفوح منه السلبية أو الانفعال»[1].

من ناحية أخرى، انتقد بعض الناشطين والإعلاميين إدارةَ السياسة الإيرانية لزيارة وزير الخارجية السعودي لطهران، منهم الحقوقي محمد جواد بهلوان، والذي أشار إلى أن الملابسات التي تخلَّلت المؤتمر الصحافي، هي نتيجة لمحاولات الهروب من الواقع والحقائق السياسية والأعراف، ومحاولة تعويض التقصير بمحاولة الاستمرار في استخدام الشعارات مع الدول الأخرى كما يفعلون مع الشعب الإيراني، وأشار إلى أن الارتباك الذي حدث في مقر المؤتمر الصحافي، والاضطرار إلى تغيير المكان قد كبَّدَ جهازَ السياسة الخارجية بإيران تكلفةً باهظة[2].

استمرارُ حالة الجدل الداخلي الإيراني، وتناول قضية العلاقة الجديدة مع المملكة في إطار التفسيرات الحزبية والطائفية، يُبقي حالةَ الارتباك هي السائدة في التوجُّه الإيراني، وسيحدُّ من فعالية طهران في التكيف مع معطيات المرحلة الجديدة والاستفادة من فرص تنموية هامة تخدم المنطقة بصفة عامة.

جولة وزير الخارجية الإيرانية خليجيًا

قام وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان، بجولة في عدد من الدول الخليجية، شملت كلًا من قطر وعمان والكويت والإمارات، وتضمَّنت النقاط التي تم نقاشها خلال الزيارة بحسب المصادر الإيرانية، إنهاءَ المفاوضات بشأن تبادل السجناء وتحرير الأموال الإيرانية المجمدة، بالإضافة إلى قضايا المنطقة والقضايا الدولية المهمة[3].

المثيرُ للاهتمام هنا هو أن الزيارة لم تشمل المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، بالرغم من أن الوزير الإيراني سبق وأن تلقَّى دعوةً رسمية لزيارة المملكة لاستكمال بحث اتفاقية بكين، لتعزيز العلاقات بين المملكة وإيران، ما يعطي انطباعًا بأن حالةَ الضبابية لا تزال مُسيطرةً على القرار الإيراني بشأن تسريع عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين.

مؤخرًا أثار الجانب الإيراني ادعاءات جديدة بشأن الأحقية في حقل الدرة البحري للغاز في المياه البحرية الكويتية، مما تسبَّب في تجدُّد التوترات بين الكويت وإيران[4]، ما استدعى من المملكة العربية السعودية، والتي تتشارك مع الكويت في حقول البترول والغاز في المنطقة المقسومة، إصدارَ بيانٍ رسمي بأن «ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكيةٌ مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات بتلك المنطقة، وأن المملكة تُجدِّد دعواتها السابقة للجانب الإيراني للبدء في مفاوضات لترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت كطرفٍ تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني، وفقًا لأحكام القانون الدولي»[5]. وهذا التوتر ربما يعقّد العلاقات التي تم التوافق حول إعادتها بين المملكة وإيران برعاية صينية.

وفي الختام؛ رغم أن هناك تحسنًا ملحوظًا في العلاقات بين إيران ودول الخليج، إلا أنه بطيء ويكتنفه الكثير من الغموض من الجانب الإيراني، مما يُثير المخاوف من حدوث انتكاسةٍ مستقبلية تؤثر على الجهود السابقة للطرفين لتحسين العلاقات بينهما، كما أن هذا الغموض، يطرحُ العديد من الأسئلة حول مدى جدية إيران في إخراج علاقاتها مع دول الخليج من مربع التوتر، إلى رحاب التعاون والشفافية والوضوح وبناء الثقة.

---

(1) صحيفة كيهان، كلمة مرور بن فرحان في طهران (ملاحظة اليوم)، (18 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 يوليو 2023م، https://bit.ly/3NCCkB0

(2) صحيفة مردم سالاري، سلام إبراهيم على حقائق الدبلوماسية، (20 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 يوليو 2023م، https://bit.ly/3Xd6Pk7

(3) وكالة فارس، لماذا توجه أمير عبد اللهيان إلى قطر وعمان؟، (20 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 يوليو 2023م، https://bit.ly/42VEcZH

(4) بي بي سي عربي، حقل الدرة: توتر كويتي إيراني بعد إعلان طهران استعدادها التنقيب في الحقل، (04 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 يوليو 2023م، https://bbc.in/3JKCDXM

(5) واس، مصدر مطلع في وزارة الخارجية لـ «واس»: ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين المملكة ودولة الكويت فقط، (05 يوليو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 05 يوليو 2023م، https://bit.ly/3NFzZDT

إيران والعراق

في أعقاب توقيع اتفاقية عودة العلاقات بين القوتين الإقليميتين المؤثّرتين في مجريات الشؤون الإقليمية: المملكة العربية السعودية وإيران، برعاية الحكومة الصينية، ظهر جدل بين الكُتاب والمفكرين المعنيّين بالشأن الإقليمي وصراعاته الممتدة حول مدى التزام النظام الإيراني ببنود الاتفاق والمطالب السعودية ومدة الالتزام، وهل يعكسُ توقيع إيران للاتفاق تحولًا إستراتيجيًا أم تكتيكيًا؟ وظهرت أيضًا تساؤلات عن انعكاسات ذلك على الأوضاع في الدول الإقليمية ومن بينها العراق.

ولادة مجموعات جديدة موالية لإيران في الساحة العراقية

تتوالى المؤشرات على تغييرات تكتيكية تجريها المجموعات المسلحة الموالية لإيران في العراق على تشكيلاتها ومسمياتها ليس لجهة حلها وتفكيكها استجابةً لمطالب إقليمية ودولية متكررة لإنهاء الأزمات المستعصية بالعراق، وإنما لإنشاء جماعات جديدة تحت مسميات جديدة في ساحات النفوذ «جماعات واجهة»، حيث تداولت الأوساط الإعلامية خلال يونيو 2023م، تقارير مفادها ترويج جماعة «أصحاب الكهف» الموالية لإيران على شبكة الإنترنت الدولية لثلاث جماعات واجهة جديدة مناهضة للوجود الأمريكي في العراق: «كتائب سيف الله»، «كتائب كربلاء»، «كتائب الصابرين»، وأعلنت الجماعات الثلاث عن دخولها مرحلة جديدة لمناهضة ما وصفته بـ«الاحتلال»، أي مواجهة القوات الأمريكية بالعراق، وأن هذه المرحلة ستشهد تكثيفًا في المواجهات لحين إخراج هذه القوات من العراق، منتقدةً رئيس الحكومة محمد شياع السوداني، في تحديد جدول زمني للانسحاب العسكري الأمريكي من العراق[1]. هذه الخطوة تُشكل استمرارية للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول عبر المجموعات المسلحة.

أُنشئت جماعة «أصحاب الكهف» في العام 2019م، كجماعة واجهة للجماعات المسلحة التقليدية الموالية لإيران وضد الأهداف الأمريكية بالعراق (قوات، قوافل دعم لوجستي، مقار دبلوماسية، منشآت مدنية تدريبية)، لكن زادت فعاليتها وحركتها ضد الأهداف الأمريكية بعد مقتل القائد السابق لفيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، قرب مطار بغداد الدولي مطلع يناير 2020م، بقصد الانتقام لسليماني عبر الضغط لإخراج القوات الأمريكية من العراق، وتبنت سابقًا هجمات مسلحة عنيفة ضد الأهداف الأمريكية إما بمفردها أو بالتعاون مع كتائب حزب الله العراقي أو عصائب أهل الحق.

وأشارت العديد من التقارير إلى تبعية «أصحاب الكهف» لـ«عصائب أهل الحق» بقيادة قيس الخزعلي، وذلك بالاعتماد على مضمون بيانات «أصحاب الكهف» وتوافقه إلى حد كبير مع مضمون العصائب، مع ترويج مواقع التواصل الاجتماعي للعصائب لأنشطة «أصحاب الكهف»، واتخاذ «أصحاب الكهف» من المناطق القريبة من مقرات العصائب مسرحًا لعملياتها ضد الأهداف الأمريكية[2].

توقيت وأهداف إنشاء مجموعات الواجهة الجديدة بالعراق

تأتي هذه المستجدات بإنشاء ثلاثة مجموعات واجهة جديدة موالية لإيران بالعراق، بينما تشهد المعادلة الإقليمية تحولات كبيرة منذ التوقيع على الاتفاق السعودي-الإيراني في بكين لعودة العلاقات الدبلوماسية، والاتفاق على احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار بما يتوافق وطبيعة المرحلة الجديدة في العلاقات.

تُدرك إيران ممثلة في مجموعاتها المسلحة التقليدية في ساحات النفوذ، بدء مرحلة جديدة

(1) حمدي مالك، مايكل نايتس، إطلاق ثلاث جماعات واجهة جديدة في العراق، (13 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2023م، https://cutt.us/entiR
(2) كريسبين سميث، حمدي مالك، مايكل نايتس، لمحة عامة عن «أصحاب الكهف»، (01 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2023م، https://cutt.us/6uGBz

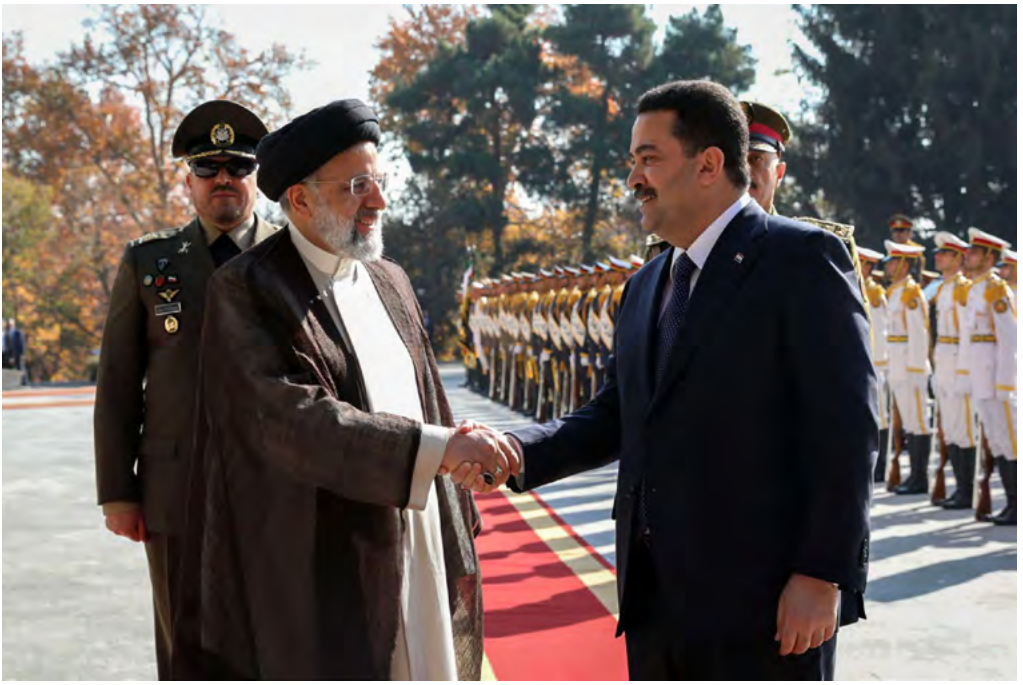

في العلاقات مع السعودية تتطلب منها إجراء تغييرات في سلوك سياستها الخارجية، بما يدفع المملكة نحو المضي في علاقاتها مع إيران على نحو يخفف على إيران من وطأة أزماتها في الداخل والخارج، لكنها من واقع إيران وتحركاتها وسياستها وطبيعة نظامها السياسي ومنظومته الفكرية، يشير إلى أن هذه التحولات التي تجريها في جماعاتها المسلحة في العراق تأتي ضمن تكتيكاتها المتبعة منذ سنوات لرفع الحرج والمسؤولية عن إيران، بل وإخفاء بصماتها وتورطها وميليشياتها التقليدية المعروفة والمشهورة من خلال المضي في نفس السياسات التوسعية، وتنفيذ عمليات ضد الأهداف الأمريكية لكن بتنظيمات جديدة.

وكذلك، عادةً ما يسهل تنفيذ مهام هذه المجموعات الجديدة من ميليشيات الظل ضد الأهداف الأمريكية وحتى غير الأمريكية لكونها غير معروفة لا من حيث المقاتلين ولا مقار الوجود ولا على الصعيد الإعلامي مقارنًة بالمجموعات التقليدية الأكثر شهرة، وتخضع تحركاتها للرقابة وللأجهزة الاستخباراتية، كما أن هذه المجموعات الجديدة يسهل ربطها مباشرة بالحرس الثوري الإيراني مقارنة بالمجموعات التقليدية، حيث لم يكن لها في بداية نشاطاتها مصالح خاصة مقارنة بالميليشيات التقليدية التي تمتلك مصالح خاصة وشخصية قد تتعارض أحيانًا والمصالح الإيرانية عند أية ترتيبات وتسويات إقليمية، كما تخفف وقتيًا من لهجة الانتقادات الإقليمية والدولية للميليشيات المسلحة التقليدية المعروفة في العراق من ناحية، وتضمن تنفيذ المهام الإيرانية بدون بصمات إيرانية من ناحية ثانية.

وختامًا، إذا ما نظرنا إلى ثوابت النظام الإيراني المنصوص عليها في الدستور والوثائق الإيرانية الكبرى المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية في ساحات النفوذ لإيران، سنصل إلى نتيجة مفادها أن التحولات التي ستجريها إيران لصالح الأدوات البراجماتية أو لصالح إجراء تغييرات على مجموعاتها المسلحة ومسمياتها، إنما تأتي لإخفاء بصماتها والنأي بنفسها عن أيه عمليات جديدة ضد الأهداف الأمريكية، لأن مركزية الأيديولوجيا تشكل المرتكز الأهم في هيكل وبنية النظام الإيراني وأولوية على بقية المرتكزات، وبالتالي يرجح غالبية المراقبين استمرارية إيران في تنفيذ مخططاتها بأدوات وأشكال جديدة قد تبدو معروفة للفواعل الإقليمية والدولية.

إيران وسوريا

هزَّت أصداء الأزمة الخاصة بتمرد مجموعة «فاغنر» شبه العسكرية ضد القيادة الروسية العالم، وما تزال هذه الأصداء مستمرةً رغم الاتفاق الذي أتاح لرئيس «فاغنر» يفغيني بريغوجين الانتقالَ «بسلام تفاوضي» إلى بيلاروسيا، وتركت محاولة التمرد الكثيرَ من التساؤلات حول تأثير هذه الأزمة على مكانة وهيبة روسيا، خاصّة لدى حلفائها وبالأخص على الساحة السورية، وانعكاس ذلك كله على عمليات مجموعة «فاغنر» في سوريا، وتداعيات هذا التمرد على الميليشيات الإيرانية في سوريا، وعلى مستقبل التعاون الروسي-الإسرائيلي في سوريا.

نشاط مجموعة «فاغنر» في سوريا

لا يقتصر تواجد مجموعة بالنسبة لسوريا، ترتكز الحكومة السورية بشكل متزايد اليوم على الساقين الإيرانية والروسية في إبقاء جسد الدولة السورية واقفًا، وتثبيت دعائم حكمها وتعزيز احتياجاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وأي تهديد لأحد هاتين الركيزتين هو تهديد كبير وإخلال بالوضع الاستراتيجي السوري القائم منذ عام 2011م؛ ولذلك، فمن المؤكد أن الأحداث في روسيا أثارت قلقًا محسوسًا في القصر الرئاسي بدمشق، لجهة احتمال فقدان المزيد من التركيز الروسي في سوريا، في وقت تتزايد فيه الحاجة السورية إلى الدعم الروسي لمقاومة الضغوط الدولية والإقليمية التي تواجه حكومتها، خاصةً فيما يتعلق بملفات الحل السياسي والعودة التدريجية للاجئين والنازحين، وكذلك فيما يتعلق بالضغط على الحكومة السورية في ملف تجارة مخدرات «الكبتاجون»، والحد من تنامي تواجد الميليشيات في سوريا، وفي ظل عدم القدرة السورية على الارتكاز على إيران لوحدها في ظل هشاشة الوضع الاقتصادي وتأزم علاقاتها الخارجية.

تداعيات أزمة تمرد

بدأت أولى تحركات الكرملين في احتواء أزمة ذراعها العسكري في الخارج بشكل واضح في سوريا، مع صدور تقارير متعددة عن توجهات روسية لإعادة هيكلة المجموعة في سوريا، عبر اعتقال وسحب بعض أفراد المجموعة المتواجدة في مناطق متفرقة في سوريا إلى مركز العمليات الروسي بقاعدة «حميميم

وبغضّ النظر عمّا قد يحدث لهيكلة المجموعة وعملياتها، ففي الواقع أن أسباب استعانة الكرملين بقوات مجموعة «فاغنر

بجانب ذلك، يمثل الحفاظ على وجود المجموعة في سوريا أيضًا مصلحةً استراتيجية بالنسبة لروسيا رغم الأزمة الداخلية التي تواجهها، وذلك من أجل الحفاظ على صورتها ونفوذها في المنطقة، فروسيا لا تزال اللاعب الذي لا غنى عنه في سوريا، حيث مَكّن دعم الأسد الجانب الروسي من الحصول على المعادن والعديد من الموارد الأخرى، كما يُتيح لروسيا اللعب بورقة صراع المصالح بين إيران وإسرائيل في سوريا وخارجها، ومواصلة دور الوساطة في إطار الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

العلاقات الإيرانية-الروسية في سوريا ما بعد أزمة

استُقبِلت أنباء أزمة تمرد مجموعة «فاغنر»، بمشاعر قلقة في طهران، حيث أن الحكومة الإيرانية تعد أحد أبرز المراهنين على بقاء قوة بوتين ونفوذه الدولي والإقليمي، وبالطبع فإن أي محاولة لإضعاف القوة الروسية يُشكل مصدر قلق لإيران، وسيؤدي بكل تأكيد إلى مشكلة في توازنات التحالف الإيراني-الروسي، ولاسيّما في ساحات النفوذ والتعاون المشتركة بينهما، كما في سوريا، والتي لطالما استفادت إيران من مظلة هذا التعاون في تقليل مخاطر التهديد الإسرائيلي على ميليشياتها المتواجدة على الأراضي السورية. ومع تطورات أزمة

وفي الختام؛ يطرح الوضع في روسيا وحادثة تمرد مجموعة «فاغنر»، أسئلةً متعددة وإجابات محتملة ستنكشفُ في الأشهر القليلة القادمة مدى صوابيتها، حول طبيعة التعامل المحتمل للقيادتين السورية والروسية مع قوات المجموعة المتواجدة على أراضي الأولى، وطبيعة تأثيرها على العلاقات الثنائية بين طهران وموسكو من جهة، وانعكاسات تمرد «فاغنر» على الموقفين الأمريكي والإسرائيلي من الوضع في سوريا.

أخبار رصانة

رصانة يقيم محاضرة «الدور التاريخي للمملكة العربية السعودية في الثورة الجزائرية»

نظَّم المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة) في مقره اليوم بالرياض محاضرةً بعنوان: «الدور التاريخي للمملكة العربية السعودية في الثورة الجزائرية» صباح اليوم الأربعاء قدمها الدكتور رشيد ولد بو سيافة الأستاذ المحاضر في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة المدية بالجزائر بحضور نخبة من المهتمين والمختصين والنخب الفكرية حيث أُفتتحت المحاضرة بكلمة ترحيبية لنائب رئيس المعهد الدكتور أحمد القرني وأدار الجلسة مدير مركز الدراسات والبحوث في «رصانة» اللواء/م. أحمد الميموني. تناول الدكتور رشيد ولد بو سيافة أبرز محاور الدور السعودي التاريخي في الثورة الجزائرية ودور الشخصيات الإصلاحية الجزائرية مثل الشيخ بشير الإبراهيمي والشيخ الطيب العقبي التي انطلقت من المدينة المنورة وأشار في عدة نقاط إلى الدّعم العربي الذي رافق الثّورة منذ اندلاعها والدور السعودي المحوري في دعم الثورة مُشيرًا لارتباط الثورة الجزائرية بأحد أهم شخصيات الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض آنذاك والذي كان يشرف بنفسه على حملات التبرع لصالح الثورة الجزائرية متناولًا بكثير من التفصيل الدعم المالي السعودي إبان الثورة الجزائرية حيث كانت المملكة من أوائل الدول العربية التي دعمت الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، كما أشار إلى دور الملك سعود في دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، سواءً على المستوى السياسي أو المادي.

كما أشار المحاضِر في عدة محاور إلى دعم قضية الثورة الجزائرية في الإعلام السعودي وأن المملكة العربية السعودية أول من أثار القضية الجزائرية في مجلس الأمن في تلك الفترة موضحًا هذا الدور من خلال الوثائق التاريخية التي أجمعت كلها على أهمية الدّعم السّعودي للثورة الجزائرية، في المجال الإعلامي والسياسي والدبلوماسي والمالي والدعم الشعبي للثورة الجزائرية منذ اندلاعها في 1954م وحتى إعلان استقلال الجزائر في 1962م.

إيران واليمن

يعتبر تشكيل «مجلس حضرموت الوطني» الحدث السياسي الأبرز في المشهد اليمني خلال شهر يونيو 2023م، حيث توصلت النخب السياسية والقبلية الحضرمية بعد مشاورات دامت شهرًا كاملًا في العاصمة السعودية الرياض إلى تشكيل مجلس «حضرموت الوطني» الذي أعلن عنه في 20 يونيو 2023م، ليكون لهذه الواجهة السياسية الجديدة أهمية كبيرة في العملية السياسية سواءً ضمن الدائرة المحلية الجنوبية أو اليمنية بشكل عام؛ نظرًا لوزن محافظة حضرموت الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، حيث يأتي تشكيل المجلس الحضرمي امتدادًا لأهداف مجلس القيادة الرئاسي المعلنة منذ تأسيسه في 07 أبريل 2022م، والمتمثلة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء الشعب اليمني وتوحيد جميع التشكيلات العسكرية والأمنية لمختلف القوى اليمنية تحت مظلة واحدة، وهو مجلس القيادة الرئاسي لكونه السلطة الشرعية اليمنية الوحيدة المعترف بها دوليًا. فيما يلي سوف نستعرض الهيكل التنظيمي للمجلس وأعضائه البارزين بالإضافة إلى مطالب المجلس وأهدافه السياسية.

الهيكل التنظيمي للمجلس

يضم المجلس في عضويته ممثلين عن مؤسسات الدولة من الوزراء في الحكومة اليمنية، ومحافظ حضرموت والوكلاء، والوكلاء المساعدين بحضرموت، وممثلي المحافظة في مجلسي النواب والشورى، والقادة العسكريين والأمنيين. ومن جهة أخرى، يستوعب كل الفاعلين من رؤساء المكونات الحضرمية والأكاديميين، وممثلين عن قطاع المرأة والشباب ومنظمات المجتمع المدني والمهاجر الحضرمية وشخصيات اعتبارية. كما ترك الباب مفتوحًا لانضمام القوى والشخصيات الفاعلة والمتبنية لرؤية المجلس، على أن يتم تشكيل هيئة تأسيسية للمجلس مكونة من سبعة أشخاص برئاسة وزير النقل السابق بدر محمد باسلمة، تعمل بالتنسيق مع محافظ حضرموت بشكل مباشر، وتتولى مهمة التحضير للمؤتمر العام الأول للمجلس وإعداد تصور شامل لهياكله التنظيمية والأساسية بالإضافة إلى لوائحه الداخلية في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إعلان تأسيس المجلس[1].

(1) إندبندت عربية «تشكيل «مجلس حضرموت الوطني» بعد مشاورات شاملة في الرياض»، (21 يونيو2023م)، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو2023م، https://cutt.us/ZjoWc

المطالب والأهداف السياسية

تكشف بنود الميثاق التأسيسي للمجلس عن الخطوط السياسية العريضة للمجلس، والأهداف التي يسعى لتحقيقها؛ والتي تصب جلها في تحقيق الاستقرار السياسي وهو الهدف الذي يحظى بأولوية لدى مجلس القيادة الرئاسي وذلك عبر تعزيز سلطة الدولة من خلال تحييد مؤسساتها الخدمية والأمنية في حضرموت عن أي خلافات تضر بالمصالح العامة للدولة. حيث أكد المتحدث الرسمي للهيئة التأسيسية لمجلس حضرموت الوطني عبد القادر بايزيد، بأن مخرجات المجلس تؤكد على «الالتزام بالأهداف المشتركة مع تحالف دعم الشرعية بقيادة السعودية وإعلان نقل السلطة (الذي قضى بنقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي اليمني)، وحيادية مجلس القيادة الرئاسي وهيئاته المساندة، وحق مشاركة حضرموت في صنع القرار والتمثيل في الغرف البرلمانية والهيئات المختلفة بما يضمن لأبناء حضرموت حماية مصالحهم»[1].

كما أكد بايزيد أن المشاركين عملوا على بند يقوم على تحييد جميع مؤسسات الدولة الخدمية والأمنية في حضرموت عن أي خلافات تضر بالمصالح العامة للدولة، بالإضافة إلى العمل على إجراءات تعالج المظالم المتراكمة خلال الفترات السابقة، وعن مستقبل العمل السياسي لمحافظة حضرموت في ظل الوضع الملتهب في اليمن، أكد أن نهج المجلس سيعمل على بقاء «المكونات كما هي، لكن هذا المجلس الذي سيُشكل خلال الفترة المقبلة سيكون حاملاً لتطلعات أبناء حضرموت لإدارة شؤون أنفسهم وفي الخلاص من هذه الأزمات المتراكمة التي عصفت بحضرموت طوال عقود من الزمن»[2].

تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة السياسية للمجلس حظيت بتأييد شعبي ورسمي محلي ودولي حيث قال بايزيد «التقينا في الرياض بفخامة الرئيس رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الذي عبر عن امتنانه وإعجابه بحضرموت ونموذجها الرائع على مدى الأزمان، وأعرب عن مساندته لكل ما يقوم به أبناء حضرموت ووعد بزيارتها والاطلاع عن قرب على هموم أهلها». وأشار إلى «لقاءات تم عقدها مع نواب رئيس مجلس القيادة الرئاسي ورئيس مجلس الوزراء معين عبد الملك، وعدد من الوزراء الذين زاروا الوفد في الرياض». كما أجرى المجلس نقاشات مع الجانب السعودي وسفراء الاتحاد الأوروبي وتم إبلاغهم بوجهة نظر حضرموت ورغبتها في «العيش بأمان واستقرار عن طريق تحييد مؤسساتها عن أي صراعات قادمة»[3].

ختامًا، يمتلك المجلس كل المقومات التي تمكنه من تجسيد الأهداف المنوط به تحقيقها، بدايةً بالدعم الذي يحظى به سواءً من طرف الحكومة اليمنية التي شاركت في عضويته عبر ممثليها في مختلف مؤسسات الدولة السياسية والأمنية، وبكل مستوياتها المركزية والمحلية، وأيضًا دعم المملكة العربية السعودية التي احتضنت المشاورات ومنها أعلن عن ميلاده، وأيضًا طبيعة هياكله المتنوعة، ومبادئه التي تعتبر محل توافق بين كل الحضارمة، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض التحديات والتي تكمن أهمها في بعض القوى السياسية التي تغلّب المصالح الشخصية والفئوية على المصلحة العامة، وقد تتوجس من مستقبل المجلس، لذلك قد يحاول البعض مناهضته بشكل مباشر أو غير مباشر والبعض الآخر قد ينخرط فيه لتحقيق مصالحه أو محاولة تفجيره من الداخل أو على الأقل تعطيل عمله، لذلك ستكون مهمة المجلس صعبة لتجاوز تلك العقبات.

---

(1) إندبندت عربية «مجلس حضرموت الوطني... المطالب والأهداف»، (23 يونيو2023م)، تاريخ الاطلاع: 01 يوليو2023م، https://cutt.us/ETR2w
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.

الشأن الدولي

إيران والولايات المتحدة

عادت المفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن برنامج إيران النووي من خلال وساطات خليجية وإشراف أوروبي، وقد أعطى المرشد الضوءَ الأخضر لحكومة رئيسي لخوض المفاوضات، لكنه اشترط عدم التنازل عن حقوق إيران النووية، ويبدو أن الأحداث تجاوزت التفاوض حول إحياء اتفاق 2015م، وبدلًا عن ذلك يجري الحديث عن اتفاق مؤقت لتهدئة التوترات فيما عُرف في مرحلة سابقة باسم «القليل مقابل القليل». ويبدو أن الجانبين لديهما رغبة في المضي قُدمًا في هذا المسار بالنظر إلى الضغوط الداخلية أمام الحكومتين، فضلًا عن التطورات الجيوسياسية في المنطقة والعالم. يحاول تقرير شهر يونيو 2023م، أن يُلقي الضوءَ على أهم التطورات التي شهدتها العلاقات الأمريكية-الإيرانية، والاتجاه الذي تعكسُه هذه التطورات خلال المرحلة الحالية.

جولة جديدة من المفاوضات غير المباشرة

عادت الولايات المتحدة وإيران خلال شهر يونيو 2023م، لاستكشاف فُرص الدبلوماسية من خلال وساطات إقليمية أبرزها الوساطة العمانية، وبمشاركة الاتحاد الأوروبي المشرف على عملية المفاوضات منذ أبريل 2021م، وذلك وفق ما صرَّح به وزير خارجية سلطنة عمان بأن «إيران وأمريكا قريبتان من اتفاق لتبادل السجناء»، وكذلك ما أكَّده المتحدِّث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، بأن «مسقط تشهد محادثات غير مباشرة بين طهران وواشنطن». يأتي ذلك بعد الحديث عن محادثات مباشرة بين المبعوث الأمريكي لإيران روبرت مالي، وسفير طهران لدى الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني في نيويورك، وكذلك لقاء كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني، مع وسيط الاتحاد الأوروبي إنريكي مورا في الدوحة، في محاولة لإحياء الاتفاق النووي.

تُعطي العودة لطاولة المفاوضات مؤشرًا على أن الولايات المتحدة وإيران لا ترغبان في أن يبلغ التصعيد مرحلةً لا يمكن الرجوع عنها، وأن لديهما مصلحةً في الحفاظ على المسارات المتوازية والمتوازنة التي حكمت العلاقة لعقود، حيث لا سلام ولا حرب. مع ذلك، من الواضح أن المفاوضات الجارية تسير في اتجاه مختلف عن ذلك المسار الذي توقَّفت عنده المفاوضات في سبتمبر 2022م، عندما طرح الاتحاد الأوروبي خارطةَ طريق تنتهي بإحياء الاتفاق النووي نفسه، خلال فترة زمنية محددة، إذ تُشير تقارير صحافية

إلى أن الولايات المتحدة تطرح خلال المفاوضات الجارية أفكارًا، سبق وطُرحت خلال العامين الماضيين ولم تحظَ بقبول إيران، تتمحور حول اتفاق مؤقت بموجبه تلتزم إيران بتقييد تخصيب اليورانيوم عند نسبة 60 في المئة ومواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراقبة برنامجها النووي والتحقق منه مقابل تصدير ما يصل إلى مليون برميل يوميًا، والحصول على تخفيف العقوبات والإفراج عن بعض الأموال الإيرانية المجمَّدة في الخارج.

ربما يعكس هذا النهج الحدود المتاحة للطرفين على طاولة المفاوضات، إذ يُتيح الاتفاق المؤقت لإدارة بايدن السيطرة على برنامج إيران النووي ويُعيد إشراف الوكالة الدولية على عملية التخصيب ويوقف تراكم مخزون اليورانيوم المخصب بنِسبٍ عالية؛ وبالتالي يضع حدًا لاقتراب إيران أكثر فأكثر من العتبة النووية، بالإضافة إلى أن الاتفاق المؤقت يتجاوز الإعاقات الداخلية وعدم الإجماع بشأن عودة الاتفاق مع إيران، سواءً الخلاف بين الحزبين، أو الخلاف داخل الحزب الديمقراطي الحاكم نفسه، وهو الأمر الذي سيجعل الإدارةَ في مواجهة غير مضمونة مع أعضاء الكونجرس في حال تم إعادة إحياء الاتفاق النووي من جديد، وعلاوةً على ذلك لا ترغب إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في أن يؤثر التوصل لأي اتفاق مع إيران على شعبيتها قبل الانتخابات الرئاسية التي بدأت دعايتها، بمعنى أن إدارة بايدن ترغب في تهدئةٍ أكثر منه اتفاقًا يضعها في مأزق داخلي أو إقليمي، في ظل قلق إسرائيل وبعض دول

المنطقة من التقدم الذي تحرزه إيران على الصعيد النووي[1].

بالنسبة لإيران، فرغم أنها أصرَّت في السابق على إحياء اتفاق 2015م مع تعديلات طفيفة، لكن خلال هذه المفاوضات قد تكون أكثر انفتاحًا على الاتفاق المؤقت، وذلك بعد تهديد الدول الأوروبية الشريكة في الاتفاق، باستخدام آلية «سناب بالك» واستعادة العقوبات الدولية، وكذلك فاعلية عملية المفاوضات في الحد من الضغوط الاقتصادية والسياسية على النظام، حيث يتم إحباط الحركة الاحتجاجية في الداخل مع تراجع الولايات المتحدة عن ضغوطها على النظام، كما يُتاح أمام حكومة رئيسي مزيدًا من الوقت للمناورة وتخفيف الضغوط الاقتصادية والعزلة الدولية، فضلًا عن إمكانية الإفراج عن بعض الأرصدة المجمَّدة في الخارج، وهو الأمر الذي يُعيد تأهيل النظام الذي تراجعت شرعيته خلال الشهور الأخيرة، لكن لا شك أن هذه التهدئة هي حلٌ مؤقت بالنسبة للنظام الإيراني، كما أنه غير مضمون على المدى البعيد؛ وبالتالي هو يلقى مقاومةً من بعض الأطراف داخل إيران[2].

وعلى الرغم من أن هناك مؤشرات إيجابية حيث أبدت إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي أكَّده تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو 2023م، كما أن الولايات المتحدة قد سمحت للعراق بسداد 2,7 مليون دولار من أموال إيران المجمَّدة لديها كإجراء لبناء الثقة، لكن ما يزال الغموض بشأن المفاوضات قائمًا وما تزال المفاوضات تجري في الغُرف المغلقة، وينفي الطرفان التقارير الصحافية حول أي تفاهمات واسعة، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الأمريكي بقوله إنه «لا يوجد اتفاق في المستقبل القريب»، وكذلك ما أعلنته البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة بأنه «ليس هناك على جدول الأعمال أي اتفاق مؤقت بديل عن الاتفاق النووي»، الأمر الذي يُشير إلى صعوبة التكهن بما يمكن أن تصل إليه المفاوضات[3]. ولاسيّما أن العديد من القضايا الشائكة ما تزال تُلقي بظلالها على المفاوضات، أبرزها الموقف الإيراني إلى جانب روسيا في الحرب على أوكرانيا، فضلًا عن مخزون وأنشطة تخصيب اليورانيوم التي بلغت مستوى غير مسبوق، وكذلك الهجمات الإيرانية التي تستهدف القوات الأمريكية في العراق وسوريا، وكذلك التي تستهدف الملاحة البحرية في الخليج العربي، ناهيك عن فشل صفقة تبادل السجناء حتى الآن.

عقوبات وأوراق ضغط متبادلة

على صعيد مختلف وبينما يغلب عدم الثقة على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، فقد واصل الطرفان ضغوطهُما والتلاعب بأوراق التأثير المختلفة، من جانبها تابعت واشنطن عقوباتها على إيران، ومن الواضح أن الولايات المتحدة لديها قلق بشأن تنامي العلاقات العسكرية الروسية-الإيرانية، حيث تسعى إيران بدورها لشراء طائرات مقاتلة من طراز «إس يو -35» وطائرات هليكوبتر هجومية ورادارات وطائرة تدريب مقاتلة من طراز «ياك-130» من روسيا بمليارات الدولارات، كما أن روسيا تتلقى المواد من إيران اللازمة لبناء مصنع للطائرات المسيرة داخل روسيا، ووفقًا للمتحدث باسم البيت الأبيض جون كيربي «فإنه وفقًا للبيانات الأمريكية فقد صُنعت الطائرات المسيرة في إيران وشُحنت عبر بحر قزوين لتستخدم من جانب القوات الروسية عمليًا ضد أوكرانيا»[4].

ومن أجل تدارُك التحولات الاستراتيجية التي تجري في المنطقة بما في ذلك نفوذ الصين المتزايد وانتهاء العزلة الإقليمية عن إيران، زار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن دول المنطقة، وناقش ضمن زيارته استراتيجية بلاده في المنطقة، مشددًا على مواجهة «الخطر الأكبر» الذي يمثله النظام الإيراني، مؤكدًا أن «كل الخيارات على الطاولة» لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، وهي محاولة أمريكية لمواكبة التغييرات

---

(1) رسول آل حائي، المفاوضات الإيرانية الأمريكية.. 5 أسئلة توضح طبيعة الوساطات الإقليمية والسيناريوهات المحتملة، الجزيرة نت، (17 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 03 يوليو 2023م، https://bit.ly/434fxCA

(2) موقع راديو فردا، محمد مرندی: اگر آمریکا پرونده اختلافات تهران با آژانس را ببندد، توافق را امضا می‌کنیم، (14 خرداد 1402هـ. ش)، تاریخ الاطلاع: 04 يوليو 2023م، https://cutt.us/BlRTI

(3) وكالة إرنا، نمایندگی ایران در سازمان ملل: هیچ توافق موقتی به جایگزینی برجام در دستور کار نیست، (19 خرداد 1402هـ. ش)، تاریخ الاطلاع: 04 يوليو 2023م، https://shorturl.at/acmW3

(4) The defense post, Russia Working to Produce Iranian Drones Next Year: White House, (JUNE 10, 2023), accessed July 3, 2023, https://t.ly/sLzDa

الاستراتيجية التي تجري في غير صالح الولايات المتحدة منذ تطبيع العلاقات السعودية-الإيرانية في مارس 2023م[1].

بالمقابل وفي إطار رغبتها في تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة والاستفادة من تطبيع العلاقات مع السعودية ودول الخليج، أعلن قائد البحرية الإيرانية أن بلاده والسعودية وثلاث دول خليجية أخرى تعتزم تشكيل تحالف بحري يضم أيضًا الهند وباكستان، ويمكن لهذا التحالف أن يحدَّ من نفوذ أمريكا وإسرائيل في المنطقة، ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى حل سوء التفاهم، وإرساء علاقات أكثر عمقًا بين دول المنطقة. واتصالًا بذلك، تابعت إيران تهديداتها لحرية الملاحة في الخليج العربي، حيث أعلنت البحرية الأمريكية أن ثلاث سفن حراسة إيرانية سريعة الهجوم وعلى متنها جنود مسلحون، اقتربت من سفينة تجارية على مسافة قريبة[2]، كما كشفت إيران في السادس من يونيو 2023م عن صاروخ تفوق سرعته سرعة الصوت قادرٌ على التغلب على الدفاعات الجوية في رسالة ردعٍ إلى الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي الختام؛ فلا شك أن التحولات الجيوسياسية في المنطقة والعالم، حرَّكت ملف المفاوضات النووية المعلَّقة بين واشنطن وطهران منذ سبتمبر 2022م، ويبدو أن الطرفين منفتحان على تفاهمات تقود إلى تهدئة التوترات أكثر من الانفتاح على إحياء اتفاق 2015م، حيث تواجه العودة لهذا الاتفاق تحديات لكلٍ من الحكومتين، فضلًا عن معارضة إقليمية وعالمية واسعة النطاق في ظل مشاركة إيران في الحرب على أوكرانيا إلى جانب روسيا، لكن أي تفاهمات على هذا النحو لن تضع حدًا للعداء المتأصل بين واشنطن وطهران، ولن توقِفَ مساعي إيران لتعزيز معرفتها النووية واستقلال مشروعها النووي كما أوصى المرشد. وسوف تستفيد إيران من هذه المفاوضات أيضًا حيث سيُعيد النظام إنتاج شرعيته ويُعزز قدرته على مقاومة الضغوط، وسوف يوثِّق علاقاته بالحلفاء ولاسيّما روسيا والصين، بالإضافة إلى الاستفادة من التحولات الإقليمية والفرصة الكبيرة التي أتاحها تطبيع العلاقات مع السعودية، كما أن التهدئة سوف تمنحُ إيران مع الوقت مزيدًا من المزايا بما في ذلك انتهاء بنود الغرب واحدًا تلو الآخر، وأقربها انتهاء أجل العقوبات المفروضة على برنامج الصواريخ الباليستية في أكتوبر 2023م، وذلك بعد انتهاء الحظر على بيع الأسلحة الذي انتهى في أكتوبر 2020م، وهو ما سيُعطي شرعيةً لعلاقات إيران العسكرية مع روسيا والصين، وربما تكون هذه التحديات هي السبب في عدم وصول هذه المفاوضات إلى نتيجة حاسمة على المدى الأبعد، إذ إنه لا يوجد ضمانة ولا رادع حقيقي لضمان تغيير إيران سلوكها ونهجها.

---

(1) علي بردى، بلينكن يكشف استراتيجية مواجهة «الخطر الأكبر» في الشرق الأوسط، الشرق الأوسط، (05 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 04 يوليو 2023م، https://bit.ly/3NwfpGg

(2) Jon Gambrell, US Navy says Iran Revolutionary Guard fast-attack boats 'harassed' ship in Strait of Hormuz, The Associated Press news, (June 5, 2023), accessed July 3, 2023, https://bit.ly/3JG9LQx

إيران وأوروبا

في خطوة مفاجئة، داهمت شرطة مكافحة الإرهاب الألبانية معسكرًا لجماعة مجاهدي خلق، يقع على بعد حوالي 30 كيلومترًا غرب العاصمة تيرانا، ولم يقتصر الأمر على مداهمة مقر هذه الجماعة، بل قامت السلطات الألبانية بتسليم إيران 213 قرصًا صلبًا قالت إنها تحتوي على معلومات واسعة عن النشاطات الإرهابية التي تقوم بها عناصر هذه الجماعة.

دلالات تحول نهج ألبانيا تجاه مجاهدي خلق والتعاون مع إيران

داهمت الشرطة الألبانية عددًا من مقرات مجاهدي خلق بالعاصمة تيرانا، وذلك امتثالًا لأمر محكمة ألبانية خاصة، والذي صدر بعد تحقيقات «الهيئة الخاصة لمكافحة الفساد» في «أنشطة غير قانونية» لجماعة «مجاهدي خلق» الإيرانية، وخلُص إلى أن الجماعة انتهكت اتفاق اللجوء لعام 2014م، الذي مُنح لها «لأسباب إنسانية». وخلال مداهمة الشرطة قابل عناصر الجماعة الشرطة بالعنف، ما أدى إلى استخدام الشرطة الألبانية للقوة ورذاذ الفلفل والغاز المسيل للدموع. وأدَّت الاشتباكات إلى مقتل عنصر من «مجاهدي خلق» وهو «علي مستشاري» (65 عامًا)، فيما ادَّعت الشرطة الألبانية أن مقتله نجمَ عن قصور في القلب.[1] ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إلا أن السلطات الألبانية سلَّمت أقراصًا صلبة تم ضبطها في المعسكر إلى إيران، قالت إنها تحتوي على أنشطة غير قانونية.

الجدير بالذكر أنه في سبتمبر 2022م، طردت ألبانيا السفير الإيراني وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع طهران، بعد أن كشفت بأن قراصنةً مرتبطين بالحرس الثوري الإيراني يقفون وراء هجوم سيبراني استهدف عددًا من مؤسساتها، بهدف شلّ مهام الحكومة الألبانية ومنعها من دعم عناصر «مجاهدي خلق»، الذين يقيمون في أراضيها ويبلغ عددهم 3000 شخص.[2]

وقد أعلنت «الوكالة الوطنية لمجتمع المعلومات» في ألبانيا أنها اضطرَّت إلى إغلاق جميع المواقع الإلكترونية الحكومية حتى تحييد هجمات العدو (من أجل الصمود أمام هذه الضربات السيبرانية) غير المسبوقة والخطيرة».[3]

وفي 13 سبتمبر الماضي أيضًا -وبعد خمسة أيام من إعلان «تيرانا» قطع العلاقات مع «طهران»- شنَّت نفس المجموعة هجومًا آخر باستخدام نفس البرامج.[4] وقد استهدف الهجوم الانتقامي «نظام إدارة المعلومات الشاملة» في ألبانيا، مما أدَّى إلى تعطل خدمات فحص جوازات السفر على الحدود البرية والمطارات والموانئ البحرية، ومركز المعلومات لبيانات الأشخاص الهاربين.[5]

وقد يكون الهدف من ذلك الهجوم توجيه رسالة إلى ألبانيا وحلفائها في «الناتو»، مفادها أن قطع العلاقات الدبلوماسية لا يجعلها محصنةً من الهجمات السيبرانية. وفي هذا السياق، يبدو أن إيران قد أجبرت ألبانيا على العمل ضد منظمة «مجاهدي خلق».

تراجع المواقف الألبانية والأمريكية الداعمة للمعارضة الإيرانية

يعبّر رئيس وزراء ألبانيا «إيدي راما» عن ذلك بقوله: «ألبانيا لا تنوي الدخول في حرب مع النظام

(1) Fjori Sinoruka, "One Dead as Albanian Police Raid Iranian Oppositionists' Compound," *BIRN*, June 20, 2023, https://cutt.us/4KFj6 [accessed July 4, 2023].

(2) Patrick Kingsley, "Highly Secretive Iranian Rebels Are Holed Up in Albania. They Gave Us a Tour." *The New York Times*, Feb 17, 2020, https://nyti.ms/3ejbEpW [accessed July 4, 2023].

(3) Jonathan Greig, "Albania Shuts Down Government Websites, Services Due to Wide Ranging Cyberattack," *The Record*, July 18, 2022, https://bit.ly/3ViBUSa [Last viewed on July 4, 2023].

(4) "Iranian State Actors Conduct Cyber Operations Against the Government of Albania," *CISA*, Sep 23, 2022, https://bit.ly/3CJ2qwp [accessed July 4, 2023].

(5) Adam Janofsky, "Albanian PM says Iranian hackers hit country with another cyberattack," *The Record*, Sep 12, 2022, https://bit.ly/3MmGZVs [Last viewed on July 4, 2023].

الإيراني، ولا تقبل بوجود من يسيء ضيافتنا».[1] وأضاف: «أصبحت بلادنا تُستخدم كخندق في حرب ليست حربنا، وهذا غير ممكن! لديهم كل الحق بالطبع في النضال من أجل حريتهم، ولكن حتى يقوموا بذلك يجب عليهم مغادرة ألبانيا».

ويبدو قرار «تيرانا» في تسليم الأقراص الصلبة للحواسيب المُصادرة إلى دولة معادية قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها للتو غريبًا. ويُشير رد الفعل المعاكس والتغيير مع المعارضين إلى مزيد من الاضطهاد ينتظر عناصر «مجاهدي خلق» في إيران وكذلك أسرهم وأصدقاءهم.

وقد صرَّح المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (NCRI) –وهو منظمة جامعة للمعارضين الإيرانيين في جميع أنحاء العالم– بأن المسؤولية «بلا شك، تقع مباشرةً على عاتق حكومتي الولايات المتحدة وألبانيا».[2] ويظهر انتقاد المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية للحكومة الأمريكية حالةً من الإنكار، حيث أعربت واشنطن عن دعمها الكامل للمداهمة الألبانية منذ البداية. وجاء في بيان وزارة الخارجية الأمريكية «أكدت لنا الشرطة الألبانية أن جميع الإجراءات قد تمت وفقًا للقوانين المعمول بها، بما في ذلك ما يتعلّق بحماية حقوق وحريات جميع الأشخاص في ألبانيا، ونحن ندعم حق حكومة ألبانيا في التحقيق في أي أنشطة غير قانونية محتملة داخل أراضيها».[3] ويبدو أن الموقف الأمريكي له علاقة بالمحادثات الإيرانية–الأمريكية حول إطلاق سراح السجناء وتخفيف التصعيد قبل أي انفراجة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

الرسالة التي أرسلتها تيرانا وواشنطن إلى المعارضين الإيرانيين كانت صارمة، وتحمل دلالات عدَّة، أهمها: أنهما لن تدعما أي أنشطة للمعارضين في سبيل تغيير النظام في إيران، وأن أمام عناصر «مجاهدي خلق» خيارات قليلة خلال الوقت الراهن، أبرزها الغياب عن المشهد والانتشار في أوروبا وانتظار اللحظة المناسبة. لكن ذلك لا يعني بأن ألبانيا والولايات المتحدة سيسمحان لإيران بمهاجمة معارضيها على يد مخبرين أو قتلة مأجورين.

---

(1) Susanne Koelbl, "This Is Not Our Fight," *Spiegel Abroad*, July 3, 2023, https://cutt.us/NWJuN [Last viewed on July 4, 2023].

(2) "Head of Government Information Council in Iran announced regarding the 213 Computers Seized in the Attack on Ashraf 3 on June 20: "Part of the hard drives and casings have been received," *Secretariat of the National Council of Resistance of Iran*, July 3, 2023, https://cutt.us/NLpK2 [accessed July 4, 2023].

(3) "U.S. Voices Support For Albanian Raid On Camp For Iranian Dissidents," *RFE/RL's Balkan Service*, June 21, 2023, https://cutt.us/25mHo [accessed July 4, 2023].

تقرير الحالة الإيرانية

يونيو 2023م

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تقرير الحالة الإيرانية

يونيـو 2023

WWW.RASANAH-IIIS.ORG